Journal of Advanced Engineering Trends
ISSN : 2682 - 2091

Vol.41, No. 1. January 2022

http://jaet.journals.ekb.eg

المخططات الإستراتيجية ودورها فى تنمية القرية المصرية ومعوقات تنفيذها

" دراسة حالة بعض قرى مركز المنيا – محافظة المنيا "

أ.د.م. محمد نبوى عبده جاد الله * م . نسرين ممدوح سيد على **

* أستاذ متفرغ بقسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة المنيا

** معيدة بقسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة المنيا

E-mail : nesreenmamdouh242@gmail.com

ملخص البحث :

يتناول البحث مشكلة شديدة الأهمية وهى دراسة مشروع المخطط الإستراتيجى للقرى المصرية والتعرف على الموقف التنفيذى للمخطط ومدى فاعليته ونجاحه فى تحقيق أهداف التنمية المتواصلة ، وقد تمت تلك الدراسة من خلال إجراء دراسة ميدانية لبعض قرى " مركز المنيا – محافظة المنيا " ، وبالتحديد خمس قرى تمثل 10 % من أعداد قرى مركز المنيا البالغ عددهم 43 قرية ، وبشكل خاص تم التركيز على قرى هى : قرية منشأة الحواصلية – قرية بنى حسن الأشراف – قرية دمشاو هاشم – قرية نزلة حسين على – قرية البرجاية ، وقد تناول البحث الموضوع قيد الدراسة بأسلوب منهجى وعلمى معتمداً فى الوصول للأهداف على التزواج بين المنهج الإستقرائى ، والمنهج الوصفى التحليلى والمنهج التحليلى الكيفى والمنهج الإحصائى الإستدلالى .

تقدم الورقة البحثية فى الشق النظرى التأسيسى رصداً مميزاً لتطور توجهات الدولة فى التنمية الريفية وتأثيرها على ملامح القرية المصرية ، منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر ، كما تقدم مناقشة جادة لمشروع المخطط الإستراتيجى ودوره فى تنمية القرية المصرية من حيث الأهداف والجهات المشاركة وإجراءات وآليات إعداد المخطط الإستراتيجى العام للقرى وكذا الأدوات اللازمة لتنفيذ المخططات الإستراتيجية للقرى ومنها الأدوات الإدارية والمؤسسية والتمويلية والقانونية / التشريعية وأدوات المتابعة والتقييم وغيرها ن الموضوعات وثيقة الصلة .

كما تقدم الورقة البحثية فى الشق العملى المتمثل فى الدراسة الميدانية تحديداً للموقف التنفيذى للمخططات الإستراتيجية للقرى الخمس قيد الدراسة ومعوقات تنفيذها وذلك من خلال تحليل المخططات الإستراتيجية لقرى الدراسة الميدانية وأهم المشروعات التى تناولتها ، ثم تقييم الموقف التنفيذى لمشروع المخططات الإستراتيجية لقرى الدراسة الميدانية وذلك من خلال عمل إستبيان للمسئولين والعاملين بالوحدات المحلية لقرى الدراسة الميدانية (قرى مركز المنيا) ، ثم تحديد المعوقات المختلفة التى تواجه تنفيذ المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية .

ينتهى البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات شديدة الأهمية على المستوى الإدارى والتنظيمى وعلى المستوى التمويلى والمستوى التشريعى والقانونى ومستوى الأراضى والملكيات ومستوى المشاركة المجتمعية والمستوى الفنى والتقنى ومستوى التوعية والتثقيف ومستوى المتابعة والتقييم .

الكلمات المفتاحية : الريف والقرية – المخطط الإستراتيجى – أدوات تنفيذ المخططات الإستراتيجية – معوقات تنفيذ المخططات الإستراتيجية .

المقدمـــة :

تعتبر أهم المشكلات التنموية التى تعانى منها القرية المصرية هو عدم وجود خطة واضحة لإمتداد العمران الأمر الذى تسبب فى الإمتداد العشوائى على الأراضى الزراعية وإستنزاف الآلاف من الأفدنة الزراعية بسبب الزيادة السكانية المضطردة وتطور معدلات النمو السكانى والإتجاه نحو الإمتداد الأفقى للمبانى ، وقد ساعد على تشجيع هذا الإتجاه غياب الرقابة والمتابعة المستمرة من الجهات المختصة وعدم تفعيل القوانين التى تجرم الإعتداء على الأراضى الزراعية ، ويمثل إعداد مشروع المخطط الإستراتيجى للقرى المصرية أحد آليات الإدارة والتنمية العمرانية التى من المفترض أن تسهم فى تقليل هذا الإتجاه من خلال إعداد الحيز العمرانى للقرية ؛ وبذلك تتضح أهمية تنفيذ مشروع المخطط الإستراتيجى للقرية وضرورة البحث عن وضع رؤية متكاملة للتغلب على معوقات التنفيذ التى تواجه المشروع ، وهو ما سعت إلى تحقيقه هذه الورقة البحثية .

Received:27 October, 2020, Accepted: 28 October , 2020

مشكلة البحث :

على الرغم من مرور العديد من السنوات على إستخدام فكر المخططات الإستراتيجية فى مصر، إلا أنه مازالت مخرجات تلك المخططات تعانى من القصور فى تنفيذها ، ولم تستطع الدولة الإستفادة منها وتطبيقها على أرض الواقع ، بسبب وجود العديد من المعوقات التى تمنعها من التنفيذ وتجعله مستحيلاً ان لم يتم تطوير هذه المنظومة وصياغتها بما يتوافق مع الوضع الراهن للقرى المصرية الذى تغير كثيراً عما كان مخطط له .

الهدف من البحث :

يتركز الهدف الرئيسى من البحث في محاولة التوصل إلي وضع رؤية تخطيطية متكاملة لمنظومة تنفيذ المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية ، من خلال تحديد الأساليب المختلفة اللازمة لتفعيل تنفيذ مخرجات تلك المخططات ، وذلك حتى يمكن الإستفادة من المخططات السابق إعدادها بالتعديل واالتطوير ، وتحويلها إلى مشاريع منفذة علي

أرض الواقع ، وذلك بما يتناسب مع الإحتياجات والإمكانيات الحالية للقرى وبما يحقق الأهداف التنموية المحددة .

منهجية البحث :

اعتمد البحث لتحقيق أهدافه على المنهجية التالية :-

1. **المنهج الاستقرائي** : وهو المنهج المعنى بتجميع الحقائق النظرية والبيانات الأساسية والمفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة ، ودراسة واقع القرية المصرية ، وأهم البرامج التنموية التى مرت بها .
2. **المنهج الوصفى التحليلى** : من خلال التعرف على مشروع المخطط الإستراتيجى للقرية المصرية وتحديد أهميته وأهدافه لتنمية الريف المصرى والجهات المشاركة فيه وكذلك التعرف على الأدوات اللازمة لتنفيذ تلك المخططات وتحليل أهمية كلاً منها فى هذه المنظومة .
3. **المنهج التحليلى الكيفى والمنهج الإحصائى الإستدلالى** : من خلال عرض وتحليل المخططات الإستراتيجية الموضوعة لبعض قرى مركز المنيا والتعرف على الموقف التنفيذى لمشروعات التنمية الوارادة بها منذ تم وضع المخطط وحتى الآن ، ويتم ذلك من خلال إجراء إستبيان لنسبة تمثل 20% من المسئولين بالوحدات المحلية للقرى عينة الدراسة وتحليل نتائجه وتحديد المعوقات التى تواجه تنفيذ المخططات ومن ثم يتم إقتراح التوصيات المناسبة التى تمكن من تفعيلها بما يتوافق مع الواقع .

1. رسم صورة عامة لواقع القرية المصرية وأهم المشكلات التنموية التى تواجهها:

من المهم قبل التعرض لمشكلة البحث التعرف على العناصر المعنية بمجال الدراسة المتمثلة فى الريف والقرية ، وتوضيح أهم المشكلات والقضايا التنموية التى تواجهها ، وكذلك أهم السياسات والبرامج التى إنتهجتها الدولة لتنميتها وكيف أثرت عليها من النواحى المختلفة وهل إستطاعت أن تحقق المستهدف منها أم أنها كان يشوبها بعض القصور .

1-1. المفاهيم الأساسية المرتبطة بالريف :

* **مفهوم الريف** : يعرف الريف فى اللغة والمعاجم العربية على أنه ؛ الخصب والسعة والمأكل وهو أرض فيها زرع وماء [1] ، وليس المقصود بالريف بأنه هو المقابل للحضر ، ذلك لأن مصطلح الحضر يشمل كل من المدينة والريف ؛ حيث أن مفهوم الحضارة بمعناها الواسع هى نتيجة للإستقرار ، ونحن نجد أن سكان الريف مستقرون مثل سكان المدن ؛ بل أنهم أكثر إرتباطاً بالأرض فهي محور حياتهم ، ولكن ما يقابل لفظ الحضر هو لفظ البداوة الذى يعنى الترحل وعدم الإستقرار . [2]

* **مفهوم المجتمع الريفى** : عبارة عن مجموعة من الأفراد يقيمون فى الريف ، يعملون معظمهم بنشاط الزراعة وإنتاج الطعام ، وبحكم الجيرة المكانية والروابط الإنسانية أصبح هؤلاء السكان تربطهم علاقات وتفاعلات إجتماعية قوية ، وأصبحت تجمعهم مجموعة عادات وتقاليد وأهداف مشتركة وثقافة وحضارة معينة ، جعلت لهم خصائص سكانية وإجتماعية وإقتصادية وبيئية وعمرانية متقاربة يتميزون بها عن غيرهم من المجتمعات الأخرى . [3]

* **مفهوم القرية** : القرية هى نواة المجتمع العمرانى الريفى والمكمل للعمران الحضرى ، وهى خلية حية تنمو وتتأثر بما حولها من مؤثرات إجتماعية أو إقتصادية أو تاريخية ، أو كل هذه المؤثرات مجتمعة مع بعضها [4] ، وقد أضاف جمال حمدان فى تعريفه للقرية المصرية على أن القرية التقليدية تقوم دائماً على ربوة مرتفعة ، إن لم تكن طبيعية أحياناً كالتل أو الكوم ، فأنها غالباً صناعية مرفوعة ، ولكنها فى الحالتين محدبة كالصحن المقلوب ، فقد كانت القرية المصرية أساساً من الحالات النووية المجمعة أى تلك التى تكون المساكن والمبانى فيها مجمعة فى كتلة واحدة متلاحمة . [5]

1-2. أهم المشكلات والمعوقات التى تواجه القرية المصرية :

عانت القرية المصرية على مر العصور المختلفة من العديد من المشكلات التنموية ، وقد إزدادت حدة هذه المشكلات بسبب معالجتها بطريقة سطحية ومنفصلة وعدم الإهتمام بمعالجتها بصورة جذرية ، وقد تنوعت تلك المشكلات ما بين مشكلات (بيئية – إجتماعية وسكانية – زراعية وإقتصادية – عمرانية –إدارية – تشريعية) ، ومن تجميع الدراسات والأدبيات والأبحاث الأكاديمية السابقة يمكن إيجاز أهم تلك المشكلات وتصنيفاتها المختلفة ؛ **كما هى موضحة فى الشكل رقم (1)**

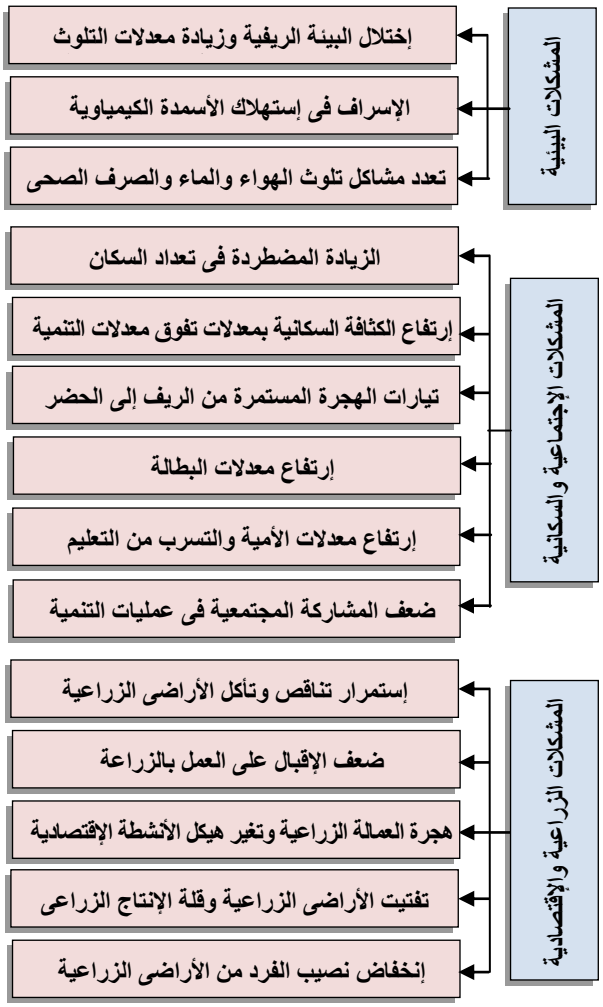

شكل رقم (1) : المشكلات والمعوقات التشكل تواجه القرية المصرية [6]

:

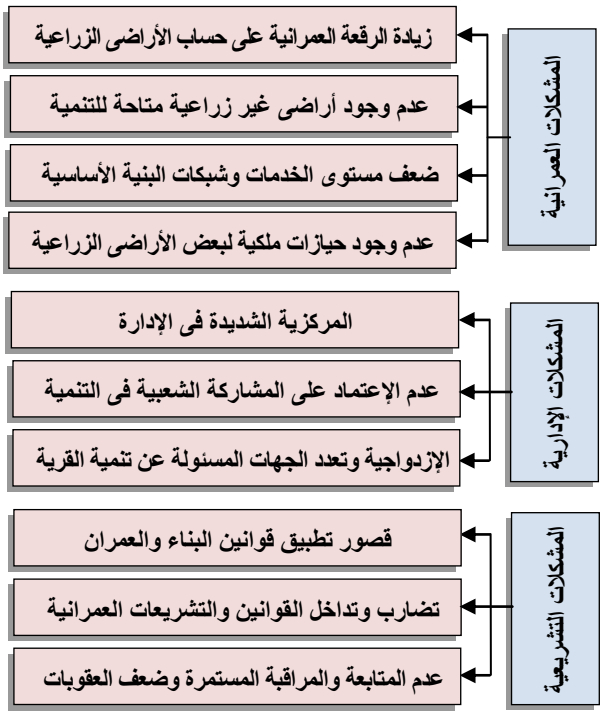

تابع شكل رقم (1) : المشكلات والمعوقات التى تواجه القرية المصرية [6]

1-3. تطور توجهات الدولة فى التنمية الريفية وتأثيرها على ملامح القرية المصرية :

مرت القرية المصرية بالعديد من سياسات والبرامج التنموية كان لكلٍ منها إيجابياتها وسلبياتها وتأثيراتها المختلفة على المواطن وعلى المجتمع الريفى ، **هذا ويمكن تقسيم هذه السياسات والبرامج إلى عدة مراحل كما هو موضح فيما يلى** : .

1-3-1. المرحلة الأولى (منذ بداية القرن التاسع عشر-1881م) :

وهى تعتبر مرحلة الجهود الإصلاحية الأولى ؛ حيث تم فيها تطبيق سياسات الإصلاح الزراعى ، وإلغاء نظام الإقطاع ومصادرة أراضى المماليك وتوزيعها على الفلاحين ، هذا بالإضافة إلى شق الترع وتشييد السدود والقناطر وبناء الجسور ، الأمر الذى ساعد على توسيع مساحة كافة الأراضى المزروعة إلى أكثر من الضعف ، وكنتيجة طبيعية إزداد دخل الفلاح وإزداد دخل الدولة من الضرائب التى تأخذها من الفلاحين ؛ حيث حلت الدولة محل الإقطاعى لذلك لم تتحسن أحوال الفلاح كثيراً . [7] [8]

1-3-2. المرحلة الثانية (1882 -1938م) :

تركزت معظم سياسات ومشروعات التنمية الريفية خلال تلك الفترة على إنشاء الخدمات ودعم الإنتاج من خلال تأهيل عدد من الفنيين والمحاسبيين والكتبة ، كما ظهر الإهتمام أيضاً نحو قضايا الصحة ومكافحة الأمراض الوبائية وإنشاء مشروعات الرى والصرف الصحى والبنية التحتية والتى كان لها تأثير مباشر على الإنتاجية الزراعية ، ولكن بالنظر إلى كل هذه الجهود السابقة نجد أنها لم تستهدف تحسين الواقع الإجتماعى والمعيشى للمواطن الريفى ، لذلك لم يحدث تطور فعلى فى القرية المصرية . [9]

1-3-3. المرحلة الثالثة : بداية التعامل مع قضايا المواطن الريفى (1939-1951م) :

حدثت طفرة هائلة خلال هذه الفترة فى إهتمام الحكومة بتنمية الريف المصرى ، وتم إنشاء العديد من الخدمات التى كان من أهمها المراكز الإجتماعية التى كانت تهدف إلى دراسة المسائل المتصلة بحياة الفلاح بقصد تحسين حالته ورفع مستوى معيشته وتشجيع الهيئات المحلية المعنية بهذه الشئون فى القرى على تعميمه [10] ، ولكن بمقارنة الخدمات التى نفذت خلال تلك الفترة يلاحظ تكرارها وتشابهها ، مما أدى إلى دخول العديد من الجهات مجال الإصلاح الريفى دون أن يتحقق أى تنسيق من شأنه الإصلاح الفعلى بالقرية ، لذلك أخذت الخدمات التى إنشئت يتقلص دورها حتى أقتصر على خدمة إعتيادية ناقصة . [11]

1-3-4. المرحلة الرابعة : نشر الخدمات بالريف (1952-1959م) :

بدأت خلال هذه المرحلة وضع خطة الهدف منها نشر الخدمات بالريف من خلال إنشاء ما يعرف بالوحدات المجمعة ، كما تم الإهتمام بمشروعات تحسين العمران والإسكان الريفى ، وبدأت جهود التنسيق والتكامل بين الجهات والحكومات تأخذ خطواتها فى التنفيذ بعد أن كانت كل جهة حكومية تعمل منفصلة والتى كانت هذه إحدى نقاط الضعف ، ولكن أهم ما يؤخذ على تلك الفترة أنها ركزت جهودها على مشكلة الإسكان ولم تتعرض للكيان الإقتصادى للقرية ، ومن ثم لم يتعرض التخطيط الجديد إلى تقسيم الوحدات السكنية الجديدة التقسيم الذى يتناسب مع مستلزمات الفلاح بالنسبة للنظام الزراعى الذى يتبعه . [11] [12]

1-3-5. المرحلة الخامسة : الجهود الإصلاحية الثانية بالريف المصرى (1960-1970م) :

تم إشراك القرويين لأول مرة فى تصميم المشروعات والبرامج التنموية فى مجتمعاتهم من خلال إتباع نظام اللامركزية بإنشاء نظام الإدارة المحلية ، وقد إعتمدت عملية التنمية خلال هذه الفترة بشكل كبير على القطاع الزراعى وتطوير خدمات الجمعيات التعاونية الزراعية لتمويل مشروعات التنمية فى القطاعات الأخرى ، كما تم إنشاء المجالس القروية وقرى الجهود الذاتية المعاونة ووضع خطة لإعادة تعمير قرى مصر ، ولكن ما يؤخذ على تلك المرحلة أنها تخلت عن التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة ، كما أن معظم المشروعات كانت تنقصها الدراسة الجادة ووضع إمكانيات الدولة فى الإعتبار قبل البداية فى التنفيذ . [9]

1-3-6. المرحلة السادسة : إعادة تنمية القرية المصرية (1971-1993م) :

بعد أن زاد الوضع تردياً فى الريف المصرى كان لابد من وضع خطة عاجلة لمعالجة مشكلاته بشكل متكامل ، لذلك تم إنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية الذى يهدف إلى تحقيق التنمية الريفية بجوانبها المختلفة وتطوير البنية الهيكلية للقرية وتطوير القاعدة الإنتاجية من خلال تنفيذ السياسة العامة والبرامج التى تقرها اللجنة الوزارية للحكم المحلى وذلك بالتنسيق مع الوزارات والمحليات والجهات المعنية [13] ، كما تم

إنشاء العديد من المشروعات الأخرى التى كانت تخدم المرحلة الحالية فى ذلك الوقت بدون النظر بشكل أوسع إلى المستقبل والسعى وراء تحقيق الإستمرارية وتحقيق التنمية المتواصلة للقرية .

1-3-7. المرحلة السابعة : بدأ تطبيق برنامج شروق للتنمية الريفية (1994-2007م) :

سعت الدولة خلال هذه الفترة إلى تحقيق التغييرات الشاملة فى الريف المصرى والقضاء على نظام المركزية ، وقد كان أبرز البرامج التى طبقت خلال تلك الفترة " برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة " ؛ ذلك البرنامج الذى جاء كوسيلة لتحسين مستوى ونوعية الحياة فى الريف المصرى فى النواحى المختلفة من خلال المشاركة الشعبية [14] ، كما تم خلال هذه الفترة إعداد مشروع المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية والذى يعتبر المشروع القومى لتنمية الريف المصرى ، وتبنت الدولة أيضاً سياسة الحد من الإمتداد العمرانى وتخفيف الضغط السكانى على القرى القائمة من خلال إنشاء التجمعات العمرانية الجديدة .

1-3-8. المرحلة الثامنة : سياسات الحد من الفقر فى القرى المصرية (2008- حتى الآن) :

ركزت الدولة خلال هذه المرحلة بشكل أساسى على تنمية الإنسان والمؤسسات التنموية فى القرية ، مع التكثيف المستمر للعمل وتوجيه الإهتمام نحو التنمية الإقتصادية ، وصاحب ذلك زيادة فى حجم إسهام القرويين فى تحقيق التنمية الإقتصادية [15] ، وقد تم خلال هذه الفترة إنشاء مشروع تنمية القرى الأكثر فقراً وكان عددها حينئذ 1000 قرية وتم تنفيذ المشروع على مرحلتين إستغرقت كل مرحلة ثلاث سنوات بدءاً من عام 2007م ، هذا بجانب المشروع القومى لإستهداف الأسر المحتاجة . [16]

2. مشروع المخطط الإستراتيجى ودوره فى تنمية القرية المصرية : [17]

على الرغم من الجهود التى بذلتها الدولة لتنمية وتطوير القرى المصرية فى المجالات المختلفة وحل مشاكلها المستمرة ، إلا أن هذه الجهود لم تساعد فى تحقيق الصورة المأمولة للقرية ، فبالنظر إلى البرامج والمشروعات السابقة للتنمية الريفية نجد أنها كانت تفتقد إلى وجود رؤية تنموية واضحة للعمران وخطة لإمتداده ، بالإضافة إلى غياب فاعلية التخطيط العمرانى نتيجة لغياب النظرة الشاملة والمتكاملة والرؤية المستقبلية الواضحة لتحقيق التنمية المستدامة للقرية المصرية .

من خلال هذا المنطلق حرصت الدولة فى بداية الألفية الثالثة على تطوير منظومة التخطيط والتنمية العمرانية للقرية المصرية ، لذا وإعتباراً من عام 2004م تبنت الدولة منهج إستراتيجى لامركزي قائم على تدعيم المشاركة بين كافة شركاء التنمية والجهات المعنية بالعملية التخطيطية ، لذلك قامت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بوضع وإعداد المخططات الإستراتيجية العامة لكافة القرى المصرية وذلك بإعتبارها خطوة جادة نحو التنمية الشاملة للمجتمع القروى ككل .

2-1. مفهوم المخطط الإستراتيجى العام للقرية المصرية :

يعرف المخطط الإستراتيجى العام للقرية المصرية بأنه ؛ المخطط الذى يحدد الرؤية المستقبلية للتنمية العمرانية المتكاملة للقرية مرتكزة على ما تتمتع به من موارد ومقومات ، على أن تكون هذه الرؤية شاملة للحيز المكانى للقرية من خلال تحليل معدلات وإتجاهات النمو الحالية وإسقاطها على المستقبل للخروج بإستراتيجية عملية قابلة للتطبيق يشارك فى وضعها كافة الجهات المعنية وشركاء التنمية بالقرية ، وذلك لضمان الإلتزام بالرؤية المستقبلية الموضوعة لهذه القرية . [18]

2-2. المنهجية العامة لإعداد المخططات الإستراتيجية:

تعتمد منهجية إعداد المخطط الإستراتيجى العام على إتباع أسلوب التقدير السريع للإحتياجات والمتطلبات وذلك من خلال طرح الأسئلة على مجموعات شركاء التنمية بالقرية أو عقد لقاءات دورية معهم خلال فترة إنجاز المشروع ، هذا بالإضافة إلى جمع المعلومات الأساسية والثانوية وأعمال المسوحات الميدانية الأساسية ، وذلك بهدف الوصول إلى التشخيص السريع وتحديد قضايا التنمية الرئيسية بالقرية ، والوقوف على أهم الفجوات والمشكلات والمحددات التى تعوق فاعلية التنمية . [19]

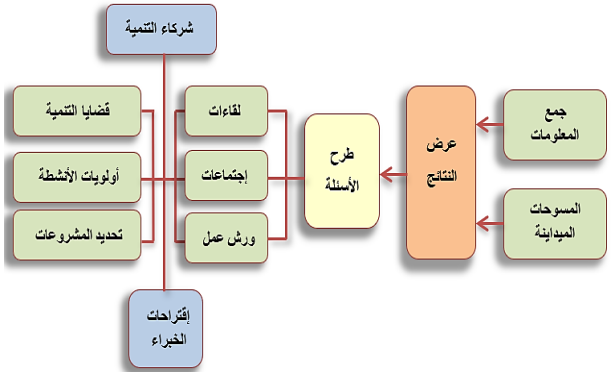

شكل رقم (2) : المنهجية العامة لمشروع المخطط الإستراتيجى للقرية المصرية [20]

2-3. أهداف المخطط الإستراتيجى للقرى المصرية :

تعتبر الأهداف هى الأساس الذى ستبنى عليه خطوط إستراتيجيات التنمية القطاعية للقرية وتحديد معايير تقييمها ؛ بالتالى ستكون هذه الأهداف هى المحددة لإتجاه أولويات التنمية والرؤية الموضوعة ، **هذا ويمكن حصر الأهداف العامة لمشروع المخطط الإستراتيجى العام للقرية من خلال الآتى :** [19] [21]

- الدراسة والتحليل الدقيق للوضع الراهن للقرية المصرية وتقدير وتقييم إحتياجاتها اللازمة لعملية التنمية ، ومن خلال ذلك يمكن تحديد أولويات التنمية (الأنشطة والمشروعات ذات الأولوية) بالقرية .
- وضع نواة أولى لقاعدة بيانات شاملة وأسلوب موحد على مستوى الجمهورية يركز على حماية الأراضى الزراعية وتوفير بديل مناسب لنمو القرية لإستيعاب الزيادة السكانية داخل التجمعات العمرانية القائمة بالقرى .
- وضع السياسات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية التى تهدف إلى تحفيز الإقتصاد المحلى ، زيادة فرص العمل ، الحفاظ على الموارد البيئية المحلية ، تحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات بمشاركة كافة فئات المجتمع .
- خلق مجتمع قادر على الاستدامة فى مواجهة الظروف المتغيرة ، من خلال تعميق قاعدة المشاركة الشعبية بين الجهات الحكومية

والخاصة والمدنية لتمكين مجتمع القرية بقيادة الإدارة المحلية من

2-4. الجهات المشاركة فى مشروع المخطط الإستراتيجى العام للقرى :

يتعاون كثير من الجهات والمؤسسات والأفراد فى المراحل المختلفة لمشروع المخطط الإستراتيجى العام ، وتتمثل تلك الأطراف المشاركة فى ثلاث أطراف رئيسية هى؛ الهيئة العامة للتخطيط العمرانى – فريق العمل – شركاء التنمية (الأطراف ذات الصلة) [19] ، هذا وموضح فى الشكل رقم (3) الإطار المؤسسى المسئول عن إعداد وتنفيذ المخططات الإستراتيجية :

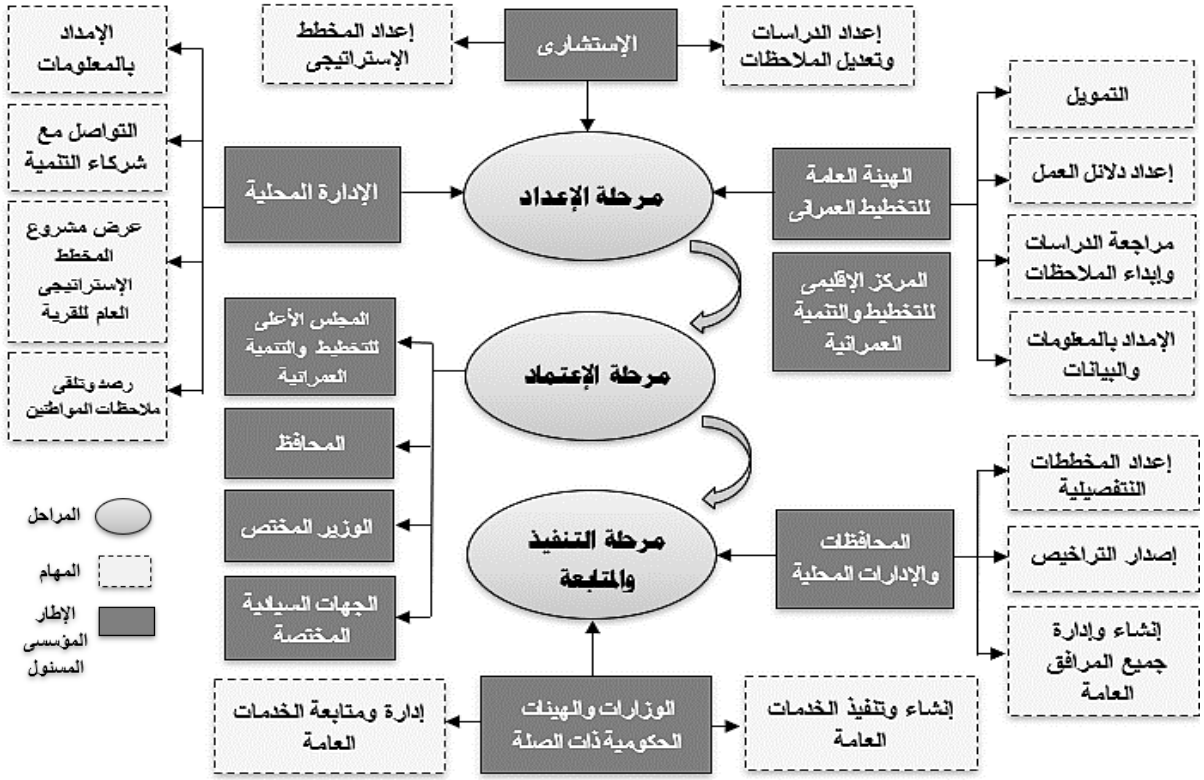

شكل رقم (3) : الإطار المؤسسى المسئول عن المخططات الإستراتيجية العامة للقرى ومهامه خلال المراحل المختلفة [22]

2-5. إجراءات وآليات إعداد المخطط الإستراتيجى العام للقرى :

وفقاً لما ورد فى باب التخطيط والتنمية العمرانية بقانون البناء رقم 119 لسنة 2008 ولائحته التنفيذية ، فإن عملية التخطيط العمرانى وإعداد المخططات الإستراتيجية للمدن والقرى فى مصر تمر بعدد من الإجراءات الفنية والإدارية التى تتلخص فيما يلى :- [23]

- المرحلة التحضيرية ودراسة الوضع الراهن وجمع البيانات ولقاءات شركاء التنمية وإعداد الدراسات القطاعية .
- تحليل البيانات ونتائج اللقاءات وتحديد الملامح الأساسية ووضع الرؤية المستقبلية لتنمية القرية .
- حصر المشروعات ذات الأولوية وتحديد القضايا والأهداف وطرح البدائل .
- إجتماعات شركاء التنمية على مستوى القرية والوحدة المحلية لطرح نتائج الدراسات والإتفاق على المشروعات .
- إعداد مشروع المخطط الإستراتيجى العام للقرية بناءاً على نتائج وإحتياجات وأولويات التنمية العمرانية للقرية .
- عرض مشروع المخطط الإستراتيجى العام على المواطنين وشركاء التنمية وكافة الجهات لعرض النتائج النهائية .
- إجراء التعديلات اللازمة على المخطط فى ضور الملاحظات عليه وإرساله إلى الهيئة العامة للتخطيط العمرانى .
- إعتماد المخطط الإستراتيجى للقرية المصرية من الجهات المختصة متضمن الحيز العمرانى الجديد المقترح .

2-6. مخرجات المخططات الإستراتيجية العامة للقرى :

طبقا لما ورد باللائحة التنفيذية لقانون البناء رقم 119 لسنة 2008م ، ينقسم المنتج النهائى والمخرجات الرئيسية للمخطط الإستراتيجى العام للقرية المصرية إلى ما يلى :- [23]

- وضع وتحديد الحيز العمرانى للقرية ، ويتم وضعه بناءاً على مساحة الإمتداد العمرانى على المتخللات والجيوب الزراعية وتوقيع شكل وحدود العمران على خريطة مساحية .
- وضع مخطط إستعمالات الأراضى لجميع الإستعمالات الحالية والمستقبلية حتى سنة الهدف .
- وضع الإشتراطات التخطيطية والبنائية التى تحدد أهم السمات العمرانية للقرية .
- يشتمل المخطط على وضع آليات وبرامج التنفيذ ومصادرتمويل المشروعات ذات الأولوية الواقعة بمنطقة إعداد المخطط .

3. أهمية تنفيذ المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية :

إذا كانت أهمية إعداد المخططات الإستراتيجية تكمن فى كونها الوسيلة التى تساعد فى تصميم البرامج وتحديد الأولويات ووضع الرؤية المستقبلية المنشودة التى تطمح إليها الدولة والمجتمع معاً ؛ فإن التنفيذ هى الوسيلة التى يمكن من خلالها تحويل أحلام المجتمعات وحكوماتها بترجمة مجموعة المبادئ والإطار العام للسياسات والإستراتيجيات الموضوعة إلى إجراءات عمل وواقع ملموس يمكنهم التعايش معه [24] ، لذلك لابد من إحداث موازنة بين صياغة الخطة الإستراتيجية وتنفيذها كجزء لا يتجزأ من عملية التخطيط الإستراتيجى ، فالنجاح فى إعداد المخططات الإستراتيجية العامة لا يضمن النجاح فى تنفيذها ، وغالباً ما يكون التنفيذ أكثر صعوبة من الإعداد [25] ، وذلك لما يحتويه من عمليات وأنشطة فعلية وتعدد للجهات المشاركة من مؤسسات ومنظمات وأفراد التى ربما تكون ذات مصالح مشتركة فى بعض الأحيان أو متباينة فى العديد من الأحيان الأخرى ، وبدون تنظيم هذه العملية تكون هناك فرصة لحدوث التصادم والإختلاف بين أصحاب هذه المصالح المتباينة . [26]

3-1. الأدوات اللازمة لتنفيذ المخططات الإستراتيجية لقرى :

تنطوى منظومة تنفيذ المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية على العديد من الأدوات والآليات التى تؤثر على نجاح تنفيذها وتفعيلها ، وجميع هذه الأدوات لابد وان تعمل معاً فى شكل متناغم ومتناسق كنسيج واحد وتندمج معاً مشكلة منظومة متكاملة وهى منظومة تنفيذ المخططات الإستراتيجية ، **هذا وتتمثل الأدوات والآليات اللازمة للتنفيذ فى الآتى :**

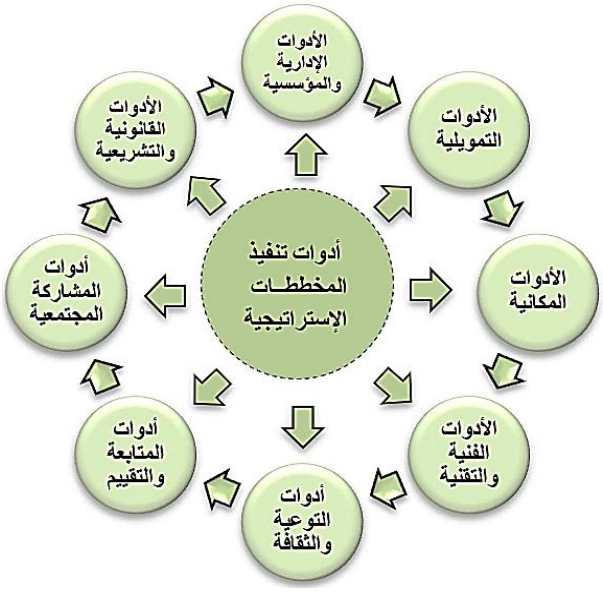

شكل رقم (4) : أدوات تنفيذ المخططات الإستراتيجية العامة للقرى المصرية [6]

3-1-1. الأدوات الإدارية والمؤسسية :

تقوم عملية تنفيذ المخططات الإستراتيجية على مشاركة العديد من الأطراف والجهات الحكومية والمجتمعية ، وذلك لإرتباطها بقضايا معقدة ومتداخلة ومتعددة ، وهذه الجهات تتباين قوى تأثيرها المباشر وغير المباشر على عملية التفعيل ، وبدون توافر الإدارة الجيدة الحكيمة والمنظمة القادرة على إستيعاب الرؤية المطروحة والأهداف المرجوة ، هذا إلى جانب القدرة على إتخاذ القرارات والتنسيق بين الأنشطة والعلاقات التبادلية بين هذه الجهات المختلفة ، مع وجود الرقابة والتقييم المستمر لم تخرج المخططات الإستراتيجية كما هو مخطط لها . [27] [28]

3-1-2. الأدوات التمويلية :

يعتبر النظام التمويلى أحد أهم الضروريات الأساسية ذات التأثير المباشر على تنفيذ منظومة المخططات الإستراتيجية وكفاءتها ؛ حيث يتطلب إعداد وتنفيذ هذه المخططات توفير إعتمادات مالية كبيرة من أجل تحويل توصياتها إلى مشروعات منفذة على أرض الواقع وتحقيق أكبر معدلات للتنمية [29] ؛ فكلما توفر التمويل اللازم للمشروعات الموضوعة كلما كان تنفيذ تلك المشروعات أسرع ومطابق للخطة الموضوعة وتعود عمليات التنمية بمجموعها على مجتمع الدراسة بأكبر فائدة . [30]

3-1-3. الأدوات القانونية والتشريعية :

يمثل التشريع الحلقة الرئيسية التى تستخدم للتحكم فى العلاقة التنظيمية بين جميع محاور وقضايا التنفيذ بكافة تفاصيلها ، فالقانون هو الذى يمنح الدولة وجهاتها المختلفة فى تحديد الإطار العام للتنسيق والتنفيذ والرقابة ؛ كما أنه يحدد أوجه ومصادر التمويل المسموحة للتنمية ويحدد الأطراف المشاركة فى المخطط الإستراتيجى بجميع مراحله ؛ كما أن قوة القانون والتشريع يمكن أن تضمن الإستمرارية فى حماية وتحديث المخطط وضمان تنفيذه وعدم مخالفته للموضوع . [31]

3-1-4. الأدوات المكانية :

يعتبر توافر الأدوات المكانية والأراضى اللازمة لتوطين المشروعات السكنية وتوزيع الخدمات وتهيئة النطاق الجغرافى أحد أهم الأدوات اللازمة لتنفيذ المخططات الإستراتيجية ؛ حيث أنها تستهدف التقليل من حجم التكاليف والأعباء المالية اللازمة على الدولة لشراء الأراضى أونزع الملكيات ، كما أنها تساعد فى توفير فرص التمويل الذاتي لتوطين الخدمة والإستفادة من سياسات العوائد المترتبة على بيع الزوائد التنظيمية . [32]

3-1-5. الأدوات الخاصة بالمشاركة المجتمعية :

تمثل المشاركة المجتمعية أحد أهم ركائز منظومة المخططات الإستراتيجية المستمرة فى جميع مراحلها ؛ فنجاح أى مشروع تخطيطى لابد وأن يكون حصيلة عمل جماعى مشترك بين الكثير من الأطراف والجهات ، وكلما إرتفع مستوى المشاركة كان المخطط الناتج أكثر واقعية وملائم لبيئة المجتمع وأصبح المجهود الذى بذل فى وضع الخطة ذات معنى ولم يذهب سدىً ، ولكى تكون المشاركة المجتمعية ذات فعالية ؛ لابد من التنسيق بين جميع الأطراف المشاركة فى المخططات الإستراتيجية بما فيها المجتمع المدنى والمواطنين ، وتحديد الأدوار والمسئوليات الموكلة لكلاً منهم . [33]

3-1-6. الأدوات الفنية والتقنية :

نظراً لما تتضمنه منظومة المخططات الإستراتيجية من كميات هائلة من البيانات والمعلومات التى تم توفيرها خلال مراحل الإعداد ؛ والتى إستغرقت وقتا طويلاً وتناولت جزء كبير من ميزانية المشروع ، ولضمان إستمرارية حيوية المشروع وكفاءته يجب تحديث هذه البيانات وتطويرها طبقاً للمستجدات [34] ، مع البحث عن طرق مناسبة لإمكانية ربط هذه

البيانات بمنظومة وقاعدة موحدة على مستوى الجمهورية حتى يمكن تبادلها بين الجهات المختلفة المشاركة فى منظومة المخططات الإستراتيجية حتى تصبح الجهات المسئولة عن تنفيذ المخطط الإستراتيجى على علم دائم بالتطورات والتغيرات الحادثة فى القرية . [35]

3-1-7. الأدوات الخاصة بالتوعية والتثقيف :

تحتاج عملية إعداد وتنفيذ وتفعيل المخططات الإستراتيجية إلى التعريف والتوعية لدى كل الجهات المشاركة فى المشروع ، وذلك لتوليد القناعة لديهم جميعاً بأهمية المشروع وضرورة المشاركة فيه ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال عقد الندوات التثقيفية والإجتماعات وورش العمل مع الجهات المختلفة المعنية ، وتوضيح دور كلاً منهم في العملية التنموية بأبعادها المختلفة . [18]

3-1-8. الأدوات الخاصة بالمتابعة والتقييم :

تمثل عملية المتابعة والتقييم لمنظومة المخططات الإستراتيجية عصب العملية التنفيذية لضمان إستدامة المشروع وفاعليته ؛ حيث يتم من خلالها تحديد مدى التقدم فى إنجاز الخطة وتحقيق الأهداف ومدى الحاجة لتصحيح المسار ، فعملية إعداد وتنفيذ المخططات الإستراتيجية تستغرق فترة زمنية طويلة ، يتم خلالها حدوث العديد من التطورات العمرانية التى لابد من مراجعتها ومتابعتها بإستمرار وتعديل الخطط والإستراتيجيات الموضوعة بما يتوافق مع الواقع . [18]

4. الدراسة الميدانية لتحديد الموقف التنفيذى للمخططات الإستراتيجية لقرى الدراسة ومعوقات تنفيذها :

يأتى هذا الجزء من البحث للتعرف على الموقف التنفيذى للمخططات الإستراتيجية للقرى المصرية ومدى نجاحها فى تحقيق المستهدف منها بعد مرور ما يزيد عن 12 عاماً على إعتمادها ، ويتم ذلك من خلال عرض وتحليل أهم مخرجات المخططات الإستراتيجية لقرى الدراسة الميدانية وهى بعض قرى " مركز المنيا – محافظة المنيا " ، وتتمثل أهم تلك المخرجات فى ؛ تحديد الحيز العمرانى المعتمد للقرية وتحديد المشروعات ذات الأولوية التى أتت بها تلك المخططات ، هذا وقد تم تقييم الموقف التنفيذى لتلك المخططات من خلال إجراء إستبيان لنسبة 20 % من المسئولين بالوحدات المحلية التابعة لها القرى المختارة ، وذلك لتحديد نسبة التنفيذ والمعوقات التى تعوق العملية التنفيذية ومن ثم يمكن وضع الآليات اللازمة لتفعيل تلك المنظومة .

4-1. التعريف بمنطقة الدراسة :

تتمثل منطقة الدراسة فى قرى مركز المنيا التابعة لمحافظة المنيا إحدى محافظات إقليم شمال الصعيد ، ويعتبر مركز المنيا المركز الرئيسى فى محافظة المنيا ؛ حيث أنه يحتوى على عاصمة المحافظة وهى " مدينة المنيا " التى تتوسط مركز المنيا مشرفة على مجموعة كبيرة من القرى ، ويحد المركز من الشمال مركز سمالوط ، ومن الجنوب مركز أبوقرقاص ، ومن الشرق الهامش الصحراوى الشرقى لمحافظة المنيا ، ومن الغرب الهامش الصحراوى الغربى لمحافظة المنيا [36] ، ويمثل نسبة السكان بالمركز 18,4 % من إجمالى سكان محافظة المنيا طبقاً لإحصائيات عام 2016م ، ويتكون مركز المنيا من ثمانى وحدات محلية قروية هى (بنى احمد الغربية – بنى محمد سلطان – دمشير – البرجاية – نزلة حسين على– صفط الخمار – طوخ الخيل – تلة) ، تتكون هذه الوحدات من (43 قرية رئيسية) ، ويتبع هذه القرى (272 تابع ما بين عزب ونجوع وكفور) . [37]

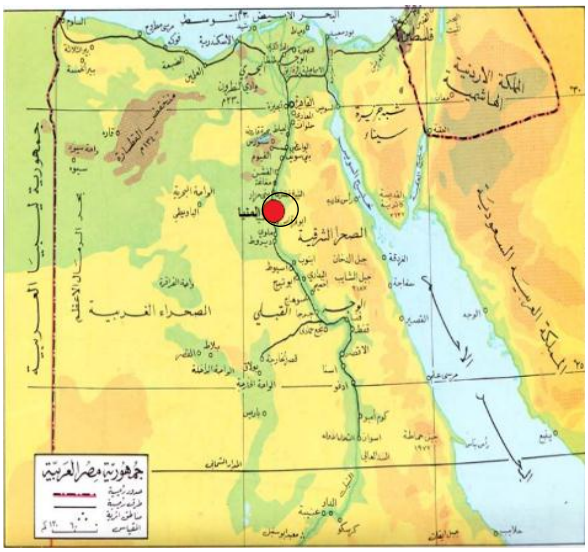

شكل رقم (5) : موقع محافظة المنيا من الجمهورية [38]

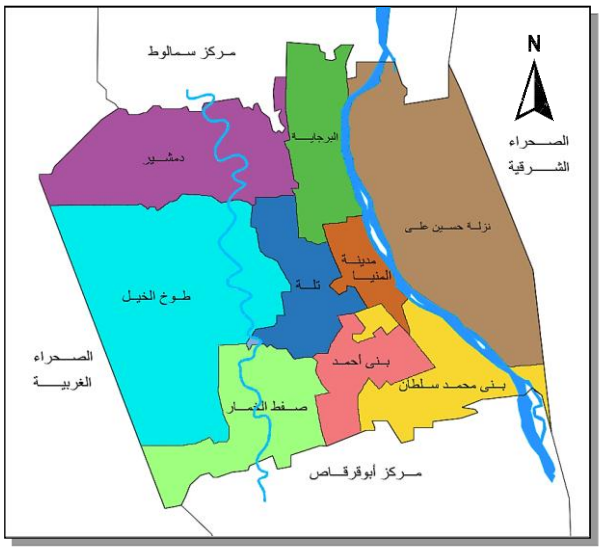

شكل (6) : توزيع الوحدات المحلية بمركز المنيا – محافظة المنيا [39]

4-2. أسس ومعايير إختيار القرى عينات الدراسة الميدانية :

- **الفئات الحجمية للقرى** : حيث تم تقسيم قرى مركز المنيا إلى خمسة فئات حجمية ، وذلك بالإعتماد على التعداد السكانى للقرى وتوابعها لعام 2016م ، وقد تضمنت الفئة الحجمية الأولى القرى الصغيرة التى تعداد سكانها أقل من (5 آلاف نسمة) ، والفئة الحجمية الثانية القرى المتوسطة التى تعداد سكانها يتراوح من (5 – 10 آلاف نسمة) ، والفئة الحجمية الثالثة القرى الفوق متوسطة التى تعداد سكانها يتراوح من (10 – 15 ألف نسمة) ، والفئة الحجمية الرابعة القرى الكبيرة التى تعداد سكانها يتراوح من (15 – 20 ألف نسمة) ، وأخيراً الفئة الحجمية الخامسة وتتمثل فى القرى الضخمة التى تعداد سكانها أكبر من (20 ألف نسمة) .

- **درجة التحضر والبعد المكانى عن المدينة** : من خلال تصنيف القرى إلى قرى قريبة من المدينة وقرى متوسطة البعد وقرى بعيدة عن المدينة ، وذلك لدراسة تأثير هذه العلاقة على تنمية القرية وعلى تنفيذ المخطط .
- **العلاقة بين القرية والظهير الصحراوى** : حيث تم تقسيم القرى إلى قرى داخلية ليس لها ظهير صحراوى وقرى خارجية لها ظهير صحراوى ؛ حيث أن الظهير الصحراوى أحد العوامل الهامة التى من شأنها أن تساهم فى تغيير إتجاه التنمية بالقرية .
- **توافر البيانات اللازمة** : من بيانات سكانية وإجتماعية وإقتصادية وخلافه ، وكذلك توافر المخططات الإستراتيجية وحدود الحيز العمرانى للقرى محل الدراسة ، وذلك لتسهيل الوصول إلى الأهداف المرجوة .

وبناءاً على المؤشرات والمعايير السابقة ؛ تم التوصل إلى تحديد القرى عينات الدراسة وهى 5 قرى تمثل 10 % من أعداد قرى مركز المنيا البالغ عددهم 43 قرية ، وقد تمثلت تلك القرى فى الآتى ؛ (قرية منشأة الحواصلية – قرية بنى حسن الأشراف – قرية دمشاو هاشم – قرية نزلة حسين على – قرية البرجاية) ؛ **وذلك كما هو موضح فيما يلى** :-

- **قرية منشأة الحواصلية** : وهى القرية الأصغر حجماً فى العينة ؛ حيث أنها تمثل الفئة الحجمية الأولى الأقل من (5000 آلاف نسمة) ؛ فقد بلغ تعداد سكانها عام 2016م حوالى 3672 نسمة [40] ، وهى إحدى القرى التابعة للوحدة المحلية بنى محمد سلطان التى تضم 8 قرى و22 تابع ، والقرية يتبعها عزبة واحدة هى (عزبة مرسى علم) ، وهى قرية داخلية تقع جنوب مدينة المنيا على بعد 7,5 كيلو متر تقريباً ، ويحدها من الشمال قريتى بنى حماد والمطاهرة البحرية التابعة لنفس الوحدة المحلية ، ومن الجنوب قرية منسافيس التابعة لمركز أبو قرقاص ، بينما يحدها من الشرق زمام قرية بنى محمد شعراوى التابعة لمركز أبو قرقاص ، ومن الغرب ترعة الإبراهيمية . [41]

- **قرية بنى حسن الأشراف** : وهى القرية التى تمثل الفئة الحجمية التى تتراوح من (5000 – 10000 نسمة) ؛ حيث بلغ تعداد سكانها عام 2016م حوالى 6263 نسمة [40] ، وهى إحدى القرى التابعة للوحدة المحلية دمشير التى تضم 7 قرى و49 عزبة وتابع ، ويتبع قرية بنى حسن الأشراف أربعة عزب تابعة هى (عزبة الأحمدية – عزبة الدجوى – عزبة جنزور – عزبة نجع صالح العربى) ، وهى قرية داخلية تقع شمال غرب مركز المنيا على بعد حوالى 8 كم ، ويحدها من الشمال قرية مهدية ، ومن الجنوب والغرب الزمام الزراعى لقريتى أدمو وهيها ، بينما يحدها من الشرق الزمام الزراعى لقرية دمشير وجميعها قرى تابعة لنفس الوحدة المحلية . [42]

- **قرية دمشاو هاشم** : وهى القرية التى تمثل الفئة الحجمية التى تتراوح من (10000 – 15000 نسمة) ؛ فقد بلغ إجمالى تعداد سكانها عام 2016م حوالى 12945 نسمة [40] ، وهى إحدى القرى التابعة للوحدة المحلية صفط الخمار التى تضم 5 قرى و28 عزبة وتابع ، ويتبع قرية دمشاو هاشم تابع واحد هو (عزبة المنتصر) ، وهى قرية داخلية تقع فى الجنوب الغربى لمدينة المنيا على بعد 10 كيلو متر ، ويحدها من الشمال والغرب الزمام الزراعى لقرية صفط الخمار ، ومن الجنوب قرية بنى قمجر التابعة لنفس الوحدة المحلية ، بينما يحدها من الشرق قرية طهنشا وقرية دير عطية التابعتان للوحدة المحلية لقرية بنى أحمد الغربية . [43]

- **قرية نزلة حسين على** : وهى القرية التى تمثل الفئة الحجمية التى تتراوح من (15000 – 20000 نسمة) ؛ حيث بلغ تعداد سكانها عام 2016م حوالى 16031 نسمة [40] ، وقرية نزلة حسين على هى القرية الرئيسية للوحدة المحلية نزلة حسين على التى تضم 8 قرى و22 عزبة وتابع ، والقرية يتبعها أربع توابع هى (عزبة الشرفا – عزبة الشيخ محمد – عزبة القبضاء – عزبة الجزيرة) ، وهى قرية خارجية تقع شرق مدينة المنيا على بعد 6 كيلو متر تقريباً ومحصورة بين الجبل من الشرق ونهر النيل من الغرب الذى يفصلها عن مدينة المنيا ، كما يحدها من الجنوب قرية سوادة ، ومن الشمال قريتى الدوادية ونزلة فرج الله متى ، وجميعها قرى تتبع نفس الوحدة المحلية . [44]

- **قرية البرجاية** : وهى القرية الأكبر حجماً فى العينة ؛ حيث أنها تمثل الفئة الحجمية الأكبر من (20000 نسمة) ؛ فقد بلغ تعداد سكانها بناءاً على إحصائيات عام 2016م حوالى 29711 نسمة [40] ، وهى القرية الأم للوحدة المحلية البرجاية لتى تضم 5 قرى و16 عزبة وتابع ، والقرية يتبعها ست توابع هى (أبو حنس – الإصلاح البحرية – الإصلاح القبلية – كامل عوض – ميخائيل توما – عاكف) ، وهى قرية داخلية تقع شمال مدينة المنيا على بعد 2,5 كيلو متر تقريباً ، ويحدها من الشرق نهر النيل ، ومن الغرب قريتى دمشير وبهدال التابعتان للوحدات المحلية دمشير ، تلة على التوالى ، بينما يحدها من الشمال قرية زهرة ، ومن الجنوب قرية دماريس وهذه القرى تابعة للوحدة المحلية البرجاية [45] ، **هذا وموضح فى الجدول رقم (1) ؛ تصنيف قرى الدراسة الميدانية طبقاً لمعايير ومحددات إختيارها** :-

جدول رقم (1) : تصنيف قرى الدراسة الميدانية طبقاً لمعايير ومحددات إختيارها [6]

المعيار / القرية	الفئات الحجمية للقرى					درجة التحضر (البعد المكانى عن مدينة المنيا)					العلاقة بين القرية والظهير الصحراوى	
	أقل من 5000 نسمة	5000–10000 نسمة	10000–15000 نسمة	15000–20000 نسمة	أكبر من 20000 نسمة	قريبة من المدينة	قريبة نسبياً من المدينة	متوسطة البعد	بعيدة نسبياً عن المدينة	بعيدة عن المدينة	وليس لها ظهير صحراوى داخلية	ولها ظهير صحراوى خارجية
منشأة الحواصلية	•							•			•	
بنى حسن الأشراف		•							•		•	
دمشاو هاشم			•							•	•	
نزلة حسين على				•			•					•
قرية البرجاية					•	•					•	

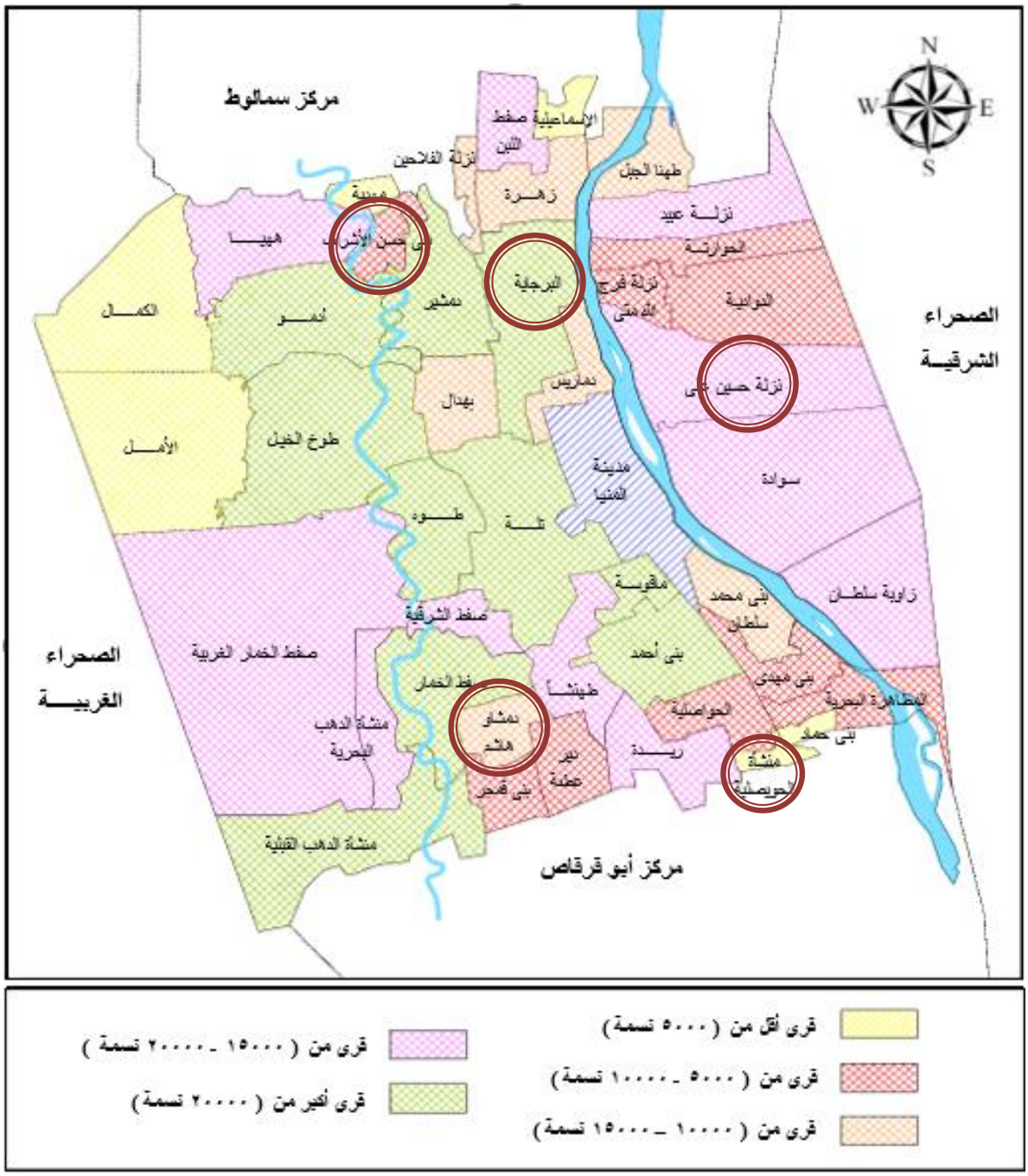

شكل رقم (7) : خريطة مركز المنيا موضح عليها الفئات الحجمية للقرى وعينات القرى المختارة للدراسة [46]

3-4. تحليل المخططات الإستراتيجية لقرى الدراسة الميدانية وأهم المشروعات التى تناولتها:

تم إعداد مشروع المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية بناءاً على مجموعة من دراسات الوضع الراهن لكل قرية على حده التى لا يسع مجال البحث لذكرها ، وقد شملت تلك الدراسات مختلف القطاعات التنموية ، وتمثلت تلك الدراسات فى ؛ (دراسات الإدارة المحلية – الدراسات البيئية – الدراسات الإقتصادية – الدراسات الإجتماعية والسكانية – الدراسات العمرانية – دراسات البنية الأساسية) ، ومن خلال تحليل تلك الدراسات وإستخلاص نقاط الضعف والقوة والفرص والمخاطر الخاصة بكل قطاع من القطاعات التنموية المختلفة تم التوصل إلى تحديد الإحتياجات الأساسية لكل قرية ووضع المشروعات ذات الأولوية لكل قطاع من قطاعات التنمية ، **هذا وموضح فى الجدول رقم (2) مقارنة بين أهم المشروعات ذات الأولوية التى تناولها المخطط الإستراتيجى لكل قرية من قرى الدراسة الميدانية حتى عام 2022م وذلك على مستوى القطاعات التنموية المختلفة** :-

جدول رقم (2) : الإحتياج المستقبلى والمشروعات ذات الأولوية الواردة بالمخططات الإستراتيجية لقرى الدراسة الميدانية حتى عام 2022م [47]

التصنيف	قرية منشأة الحواصلية [41]	قرية بنى حسن الأشراف [42]	قرية دمشاو هاشم [43]	قرية نزلة حسين على [44]	قرية البرجاية [45]
مشروعات الإدارة المحلية	• إمداد الوحدة المحلية بقاعدة البيانات الجغرافية والخرائط الحديثة لحدود العمران بالقرية • عمل دورات تدريبية للعاملين بالوحدات المحلية لمتابعة وإدارة العمران • توحيد تشريعى للتعامل مع المتخلات وإمداد الوحدات بالاجهزة اللازمة لوقف التعدى على الأرض الزراعية		• تعديل حدود الحيز العمرانى لإستيعاب السكان حتى عام 2022م • تطوير مركز المعلومات بالوحدة المحلية وتزويده بأحدث الأجهزة وتزويده بالفنيين • إنشاء صندوق تنمية موارد يمول من مساهمات شركاء التنمية وتبرعات الأهالى وعائد مشروعات التنمية		
المشروعات البيئية	• زيادة عدد جرارات نقل القمامة • التشجير داخل القرية وعلى حدودها • وقف الصرف على المجارى المائية	• زيادة عدد جرارات نقل القمامة • تغطية المساقى بطول 350 متر • زيادة عملية التشجير داخل القرية	• إنشاء مشروع تدوير مخلفات زراعية • إقامة سياج شجرى حول منطقة المقابر • زيادة عملية التشجير داخل القرية	• توفير نظام أمن للتخلص من المخلفات الصلبة والزراعية • التطهير الدورى للمجارى المائية	• تطبيق أحكام القانون رقم (4) لسنة 1994م بشأن البيئة • تغطية المجارى المائية المارة بالكتلة السكنية
المشروعات الإقتصادية	• إنشاء مصنع علف بإستخدام المخلفات الزراعية • تشغيل الخريجين فى برامج محو الأمية • إنشاء منطقة سوق عام بالقرية • إنشاء مجموعة من المشروعات الصغيرة • إقامة صوب زراعية ومشروعات غذائية ويدوية لتدريب وتشغيل المرأة	• إنشاء مشروعات صغيرة بقروض ميسرة • عمل منافذ لبيع المنتجات الزراعية • إقامة مشروعات غذائية وصوب زراعية صغيرة للمرأة المعيلة • تشغيل شباب الخريجين فى دعم برامج محو الأمية وأنشطة التنمية بالقرية	• إقامة مشروعات إنتاجية زراعية • إنشاء مجموعة من الورش الحرفية الصغيرة لتدريب وتشغيل الشباب • إنشاء وحدة لتسهيل إجراءات الحصول على قروض لتمويل المشروعات الصغيرة والإنتاج الزراعى	• تفعيل ورفع كفاءة الجمعية الزراعية والإتفاق على نظام للدورة الزراعية • تسهيل إجراءات الحصول على القروض لإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة للشباب بالتعاون مع الصندوق الإجتماعى	• إنشاء مصنع شيبسى • إقامة منافذ لبيع وتسويق المنتجات والحاصلات الزراعية • إقامة مجموعة من المشروعات الصغيرة والحرفية بقروض ميسرة • إنشاء سوق تجارى دائم خاص بالقرية
المشروعات الإجتماعية والسكانية	• تفعيل نظام العلاج على نفقة الدولة • توفير الأجهزة والمعدات والكوادر المتخصصة بالوحدة الصحية للقرية • تفعيل دور الصندوق الإجتماعى فى صرف مبلغ ثابت لكل إمراة معيلة • إنشاء مشغل لتطريز الملابس الجاهزة	• تسهيل إجراءات الحصول على القروض الميسرة للشباب لعمل مشروعات صغيرة • تفعيل برامج التنمية الإجتماعية • تفعيل دور الصندوق الإجتماعى فى صرف مبلغ ثابت لكل أرملة معيلة • تدعيم برامج محو الأمية	• رفع كفاءة وفاعيلة نظام العلاج على نفقة الدولة (مشروع على مستوى الوحدة المحيلة)	• رفع كفاءة الوحدة الصحية وإمدادها بالكوادر الطبية المتخصصة والمستلزمات اللازمة • تفعيل دور الصندوق الإجتماعى لمساعدة المرأة المعيلة	• رفع كفاءة وفاعيلة نظام العلاج على نفقة الدولة • تفعيل دور الصندوق الإجتماعى فى صرف مبلغ ثابت لكل أرملة معيلة • تدعيم برامج محو الأمية ووضع حوافز للقائمين بها
المشروعات العمرانية	• إستغلال الأراضى الفضاء والجيوب غير المزروعة للإسكان والخدمات • توفير قروض ميسرة لعدد 220 وحدة سكنية • إنشاء مدرسة للتعليم الأساسى • تحديد حدود الحيز العمرانى على معالم أرضية واضحة	• إستغلال الأراضى الفضاء والجيوب غير المزروعة للإسكان والخدمات • توفير قروض ميسرة لعدد 250 وحدة سكنية • إقامة مدرسة للتعليم الاساسى • إقامة مركز شباب بمساحة حوالى 0,5 فدان • إقامة دار حضانة ووحدة للأسر المنتجة	• إستغلال الأراضى الفضاء والجيوب الغير المزروعة لإستيعاب الزيادة السكانية ومواقع الخدمات • إنشاء مدرسة للتعليم أساسى • توفير قروض ميسرة لعدد 300 وحدة سكنية منخفضة التكاليف	• إستغلال الأراضى الفضاء والمتخللات والأراضى لتوفير 244 وحدة سكنية • تيسير قروض لعدد 654 وحدة سكنية • إقامة مدرسة إبتدائى 30 فصل • إقامة مدرسة إعدادية جديدة • إقامة مركز شباب ومكتبة للطفل • إنشاء نقطة شرطة ونقطة مطافئ وإسعاف	• توفير قروض ميسرة لـ 250 وحدة سكنية • إنشاء مدرسة إبتدائى ومدرسة تعليم إساسى • إنشاء معهد أزهرى 3 مراحل . • إنشاء مدرسة ثانوى عام • إنشاء مجموعة صحية ووحدة شئون إجتماعية ومكتبة عامة • إنشاء مجمع خدمات أمنية
مشروعات البنية الأساسية	• إدخال شبكة الصرف الصحى • تحسين وتجديد شبكة المياه بالقرية • رصف الطرق الترابية بالقرية • إحلال وتجديد أسلاك الكهرباء بأسلاك معزولة فى الشوارع الضيقة	• إدخال شبكة الصرف الصحى للقرية • تحسين شبكة المياه بالقرية • إحلال وتجديد أسلاك الكهرباء باسلاك معزولة فى الشوارع الضيقة • رصف الطرق الترابية	• إنشاء مشروع الصرف الصحى • تحسين شبكة المياه الحالية وربطها بشبكة مياه محطة مياه صفط الخمار • إحلال وتجديد أسلاك الكهرباء بأسلاك معزولة فى الشوارع الضيقة	• ربط القرية جيداً بالقرى المجاورة من خلال رصف وتطوير الطرق الرئيسية والثانوية المجمعة بالقرية • الصيانة الدورية لمحطة وشبكة المياه وإنشاء شبكة للصرف الصحى	• تطوير خطة مياه دويدة • رصف الطرق الترابية بالقرية • تحسين وإحلال وتجديد شبكة المياه • إدخال شبكة الصرف الصحى • دعم وتقوية شبكة الكهرباء بالقرية

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على المخططات الإستراتيجية لقرى الدراسة الميدانية

ويتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (2) ؛ والذى تم من خلاله عرض للمشروعات ذات الأولوية الواردة بالمخططات الإستراتيجية لقرى الدراسة الميدانية يمكن إستنتاج ما يلى:-

أولاً : بالنسبة لمشروعات الإدارة المحلية :-

- تركزت معظم مشروعات الإدارة المحلية حول توفير وسائل الإدارة العمرانية الجيدة ودعم الموارد المحلية لتنمية القرية .

ثانياً : بالنسبة للمشروعات البيئية :-

- تشابه العديد من المشروعات البيئية بين قرى الدراسة نتيجة لتشابه المشكلات البيئية التى تعانى منها معظم تلك القرى .
- تركزت معظم المشروعات البيئية لجميع قرى الدراسة الميدانية فى محاولة وضع برامج التحسين البيئى وتحسين الصورة البصرية وتقليل معدلات تلوث الهواء والماء وتقليل المخاطر البيئية .

ثالثاً : بالنسبة للمشروعات الإقتصادية :-

- ركزت المشروعات الإقتصادية على تنمية الموارد المحلية وتحفيز فرص الإستثمار وتعظيم العائد الإقتصادى للأراضى الزراعية .

رابعاً : بالنسبة للمشروعات الإجتماعية والسكانية :-

- الإهتمام بالإستفادة من الموارد والمهارات البشرية المتوفرة بالقرية .
- العمل على حل العديد من المشكلات الإجتماعية والسكانية والتى من أهمها ؛ مشكلة الأمية والبطالة .

خامساً : بالنسبة للمشروعات العمرانية :-

- إستيعاب السكان والخدمات بالأراضى البور والأراضى الغير زراعية .
- إهتمت المشروعات العمرانية بسد العجز فى الخدمات المختلفة .
- العمل على الحد من الإمتداد العمرانى على الأراضى الزراعية خارج الحيز العمرانى المعتمد .

سادساً : بالنسبة لمشروعات البنية الأساسية :-

- تمثلت أهم مشروعات البنية الأساسية التى تشاركت فيها جميع قرى الدراسة الميدانية فى إدخال شبكة للصرف الصحى ؛ فمعظم تلك القرى تعانى من إفتقاد ذلك العنصر .
- جميع قرى الدراسة تعانى من تدهور شبكة الطرق ؛ فمعظمها طرق ذات عروض ضيقة وترابية وغير مرصوفة .

4-3-1. محددات وضع المخططات الإستراتيجية لقرى الدراسة الميدانية :

بناءاً على ما تم عرضه للوضع القائم وتوضيح الإحتياجات المستقبلية والمشروعات ذات الأولوية لقرى الدراسة الميدانية فى القطاعات المختلفة حتى عام 2022م ، تأتى هذه المرحلة لتوضيح كيفية تحديد طرق إستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة وما يتبعها من إحتياجات متنوعة (خدمات – إسكان – أنشطة) داخل حدود الحيز العمرانى المقترح للقرية حتى عام 2022م ، وذلك بتحفيز أنشطة البناء داخل الحيز العمرانى المقترح للقرية ، مع عدم السماح لأى تنمية عمرانية خارج حدود الحيز العمرانى المقترح حتى يمكن تحقيق الأهداف المحددة للمخطط الإستراتيجى للقرية ، ويمثل إختيار أماكن توطين المشروعات أحد المراحل ذات الأولوية عند إعداد المخطط الإستراتيجى للقرية ، بالاضافة إلى كونه أحد المخرجات الأساسية للمخطط الإستراتيجى [45] ، **هذا ويعتمد إستيعاب الزيادة السكانية وتوطين المشروعات المقترحة بالقرية على عدة محددات ومقومات تتمثل فى :** [45]

- مناطق ذات كثافة بنائية منخفضة يمكن إستغلالها برفع الكثافة السكانية .
- الأراضى الفضاء والبور والمتخللات الغير زراعية .
- المناطق المتدهورة وما تمثله من إمكانية لتنمية القرية إذا ما تم إحلالها وتجديدها ضمن إطار من اللوائح والأشتراطات التخطيطية .
- الإستيعاب الرأسى والافقى للخدمات القائمة فى إطار الاستفادة الكاملة من مقومات تلك الخدمات .

4-3-2. الحيز العمرانى المعتمد لقرى الدراسة الميدانية حتى عام 2022م :

يمثل الحيز العمرانى للقرى المصرية إنعكاس لإحتياجات القرية من المشروعات الخدمية والاقتصادية وإحتياجات الزيادة السكانية المتوقعة للقرية من مناطق إسكان جديدة ، ويؤثر على صياغة الحيز العمرانى المقترح للقرية مجموعة من القوى منها ؛ (الإحتياجات الرئيسية للقرية من مشروعات خدمية واقتصادية ومناطق إسكان – مسطحات الأراضى الفضاء والبور المتاحة بالكتلة العمرانية الحالية – درجات الأراضى الزراعية المحيطة بالكتلة العمرانية ومدى القدرة الإنتاجية لتلك الأراضى – أنماط الحيازة للاراضى الفضاء والبور والأراضى الزراعية المحيطة بالكتلة العمرانية – إتجاهات النمو العمرانى السائدة بالقرية خلال المراحل الزمنية المختلفة – شبكة الطرق والاتصال ومحاور الحركة الحالية – المقومات العمرانية والقدرة الاستيعابية للكتلة العمرانية للقرية ومدى استيعابها لحجم الزيادة السكانية المتوقعة للقرية) [45] ، وبناءاً على هذه المحددات السابقة تم وضع الحيز العمرانى لقرى الدراسة الميدانية ، وتم تحديد مساحاتها والكثافات الإجمالية المقترحة لها حتى عام 2022م ، **كما هى موضحة فى الجدول رقم (3) ، كما أنه موضح فى الأشكال رقم (8) ، (9) ، (10) ، (11) ، (12) المخططات الإستراتيجية المعتمدة لقرى الدراسة الميدانية وموضح عليها الحيز العمرانى المعتمد لكل قرية حتى عام 2022م :-**

جدول رقم (3) : مقارنة بين مساحات الحيز العمرانى المعتمد والكثافات الإجمالية المقترحة لقرى الدراسة الميدانية حتى عام 2022م [47]

القرية	منشأة الحواصلية	بنى حسن الأشراف	دمشاو هاشم	نزلة حسين على	البرجاية
تعداد السكان المستهدف لعام 2022م (فرد)	4266	7542	13692	15441	36811
مساحة الحيز العمرانى المعتمد (فدان)	23,27	28,90	83,55	49,69	156,90
الكثافة الإجمالية المقترحة (فرد / فدان)	183	260	165	310	150

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على ؛ المخططات الإستراتيجية لقرى الدراسة الميدانية

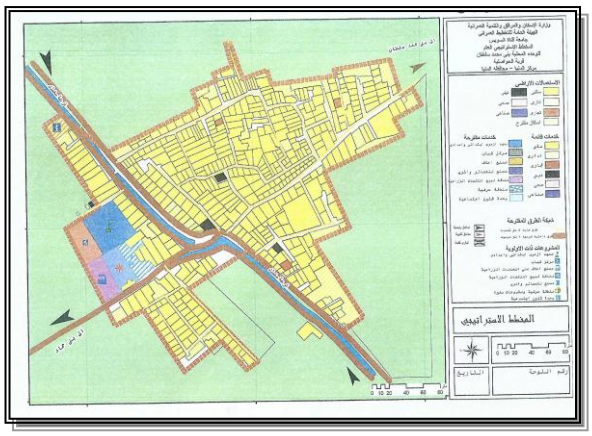

شكل رقم (8) : المخطط الإستراتيجى المعتمد لقرية منشأة الحواصلية [41]

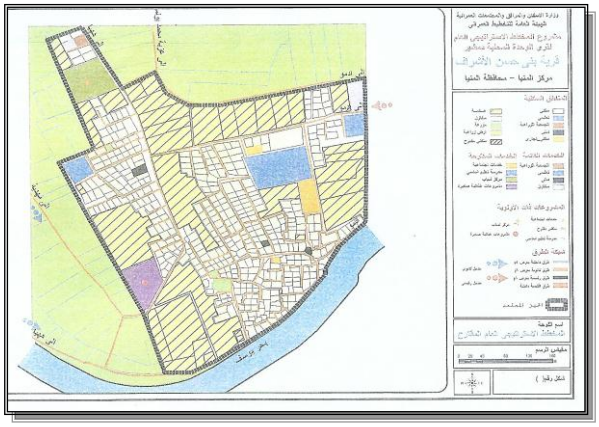

شكل رقم (9) : المخطط الإستراتيجى المعتمد لقرية بنى حسن الأشراف [42]

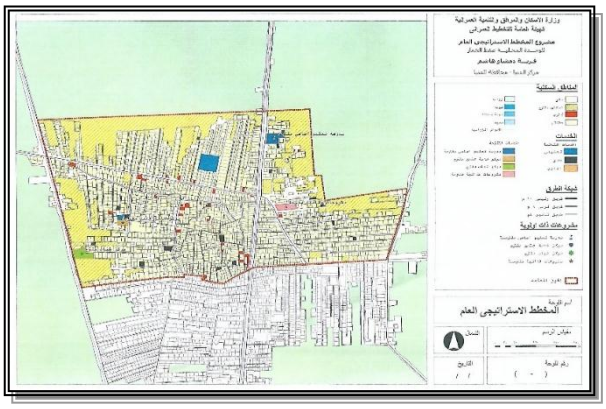

شكل رقم (10) : المخطط الإستراتيجى المعتمد لقرية دمشاو هاشم [43]

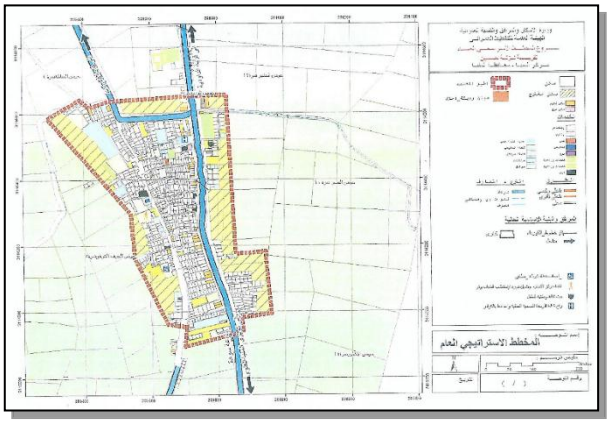

شكل رقم (11) : المخطط الإستراتيجى المعتمد لقرية نزلة حسين على [44]

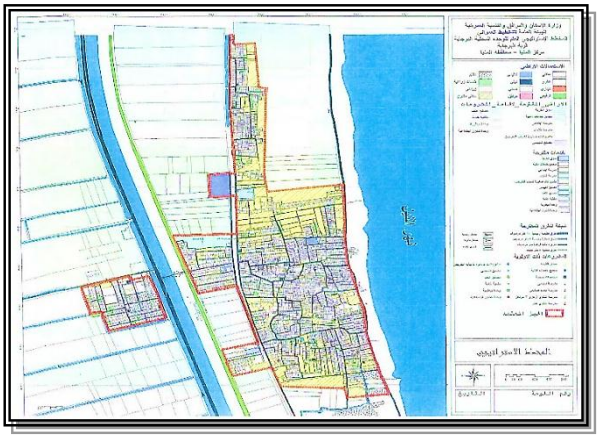

شكل رقم (12) : المخطط الإستراتيجى المعتمد لقرية البرجاية حتى عام 2022م [45]

4-4. تقيـيم الموقـف التنفيـذى لمشـروع المخططـات الإستراتيجية لقرى الدراسة الميدانية :

بعد دراسة المخططات الإستراتيجية لقرى الدراسة الميدانية والتعرف على مخرجاتها وأهم المشروعات ذات الأولوية التى جاءت بها ، تأتى هذه المرحلة للتعرف على الموقف التنفيذى لتلك المخططات الموضوعة وتحديد مدى كفاءتها وفاعليتها فى تحقيق الأهداف والسياسات المرجوة ، وتم ذلك من خلال عمل إستبيان للمسئولين والعاملين بالوحدات المحلية لقرى الدراسة الميدانية (قرى مركز المنيا) ؛ حيث أنهم هم الاقدر على تحديد المشروعات ذات الأولوية التى تم تنفيذها بالقرى ضمن إطار المخطط الإستراتيجى الموضوع لكل قرية والمعوقات التى تعوق تنفيذها ، وقد مثلت نسبة هذه العينة 20 % من المسئولين والعاملين بكل وحدة محلية شملت مختلف التخصصات والمؤهلات وسنوات الخبرة وذلك بمتوسط عدد إستمارات 18 : 20 إستمارة إستبيان لكل وحدة محلية ، **هذا وقد سعى الإستبيان للتوصل إلى مجموعة من المعايير التى تمثلت فيما يلى** :-

- مدى معرفة المسئولين بمشروع المخطط الإستراتيجى العام للقرية .
- مدى نجاح وفاعلية إعداد مشروع المخطط الإستراتيجى للقرية .
- مدى تحقيق المخطط الإستراتيجى للسياسات والأهداف الموضوعة .
- التعرف على المشروعات ذات الأولوية المنفذة بالقرية حتى الآن .
- التعرف على المشكلات المختلفة التى تواجه القرى فى الوقت الحالى .
- قياس مدى فاعلية أدوات وآليات تنفيذ المخططات الإستراتيجية العامة .
- التعرف على المشكلات والمعوقات المختلفة التى تواجه تنفيذ مشروعات المخطط الإستراتيجى لكل قرية من قرى الدراسة الميدانية .

أما بالنسبة لصياغة التسأولات البحثية فى الإستبيان ؛ فقد جاءت معظم الأسئلة محددة الإجابة (Close Ended Question) فى صورة إختيارات وذلك لضمان الحصول على إجابات دقيقة ومحددة ولسهولة تحليلها ، كما تم إتاحة الفرصة أمام المسئولين من خلال بعض الأسئلة المفتوحة (Open Ended Question) لإبداء أرائهم حول تحديد المشكلات والمعوقات المختلفة التى تواجه تنفيذ المخططات الإستراتيجية للقرى ووضع الحلول والمقترحات اللازمة للتغلب عليها ، **ومن خلال تحليل الإستبيان لقرى الدراسة الميدانية ، توصل البحث إلى النتائج الموضحة فى الجدول رقم (4)** :-

جدول رقم (4) : مقارنة عامة بين القرى عينة الدراسة الميدانية ومدى كفاءة وفاعلية المخططات الإستراتيجية الموضوعة لتنميتها [48]

	قرية منشأة الحواصلية	قرية بنى حسن الأشراف	قرية دمشاو هاشم	قرية نزلة حسين على	قرية البرجاية
مدى معرفة المسئولين بمشروع المخطط الإستراتيجى العام للقرية	75 % من المسئولين على علم بالمشروع ، وقد تم تعريفه على أنه وضع تخطيط للقرية من جميع النواحى مع توضيح تفاصيل الحيز العمرانى الموضوع للقرية ، ووضع المشروعات التنموية اللازمة لها .	77,8 % من المسئولين على علم بالمشروع وهو عبارة عن مخطط عام يتم وضعه من خلال الجهات المختصة بالدولة ليتم فيه توضيح الخطة الزمنية للمشروعات العامة ومشروعات التنمية التى تهدف الدولة لتحقيقها	72,8 % من المسئولين على علم بالمشروع ، وقد تم صياغة التعريف على أنه تخطيط طويل المدى يهدف إلى الإلمام بجميع المتغيرات الخارجية والداخلية اللازمة لإحداث التنمية المطلوبة .	90 % من العاملين على علم بالمشروع ، وهو عبارة خطة تهدف إلى الإلمام بمتطلبات القرية والعمل على حل جميع مشكلاتها من خلال المشاركة المجتمعية لتحديد المشروعات ذات الأولوية .	74,97 % من المسئولين ذات علم بالمشروع ، وقد تم تعريفه على أنه عبارة عن المخطط الذى يوضح مشروعات التنمية بالقرية بناءاً على إحتياجات القرية ووفقاً للموارد المتاحة بها .
	من تحليل البيانات السابقة يتضح أن أغلب العاملين بقرى الوحدات المحلية لمركز المنيا على علم بالمشروع وأهميته وأهدافه ، ولكن بالرغم من ذلك لم يستطع جزء كبير منهم تحديد وصياغة تعريف محدد له وذلك يؤكد أن الكثير منهم لم يصل إلى درجة المعرفة الكاملة بالمشروع				
مدى نجاح وفاعلية إعداد المخطط الإستراتيجى للقرية	أجمع 75 % من المسئولين بأن الخطط الموضوعة متوسطة ، 25 % بأن الخطط الموضوعة جيدة ، وقد اتفق 87,5 % من المسئولين بأن المشروعات الناتجة عن مخطط القرية قابلة إلى حد ما للتنفيذ	اتفق 55,6 % من المسئولين بأن الخطط الموضوعة متوسطة ، بينما يرى 33,2 % بأن الخطط الموضوعة جيدة ، وقد اتفق 66,7 % بأن المشروعات الناتجة عن المخطط الإستراتيجى للقرية قابلة للتنفيذ .	أجمع حوالى 54,6 % من المسئولين بأن الخطط الموضوعة جيدة ، بينما يرى 36,4 % بأن الخطط الموضوعة متوسطة ، فى حين يرى 100 % من المسئولين بأن المشروعات قابلة للتنفيذ .	أجمع 90 % من المسئولين بأن الخطط الموضوعة جيدة ، يرى 10 % بأنها متوسطة ، فى حين اتفق 80 % من المسئولين بأن المشروعات الناتجة عن المخطط الإستراتيجى للقرية قابلة للتنفيذ	يرى 58,41 % من المسئولين بأن الخطط الموضوعة جيدة ، 33,32 % بأن الخطط الموضوعة متوسطة ، بينما يرى 83,3 % من المسئولين بأن مشروعات المخطط قابلة للتنفيذ
	من تحليل البيانات السابقة يتضح إجماع نسبة كبيرة من المسئولين على أن إعداد المخططات الإستراتيجية لقرى الدراسة كانت جيدة ويمكن تنفيذها إذا توفرت الإمكانيات المادية والإدارية والتشريعية اللازمة لذلك				
مدى إحترام الحيز العمرانى الموضوع للقرية	بلغت مساحة الحيز العمرانى المعتمد للقرية لعام 2022م حوالى 23,27 فدان ، بينما بلغت مساحة الكتلة العمرانية للقرية نهاية عام 2019م حوالى 32,1 فدان ، وهو ما يدل على أنها تعدت مساحة الحيز العمرانى المعتمد للقرية بمقدار 8,83 فدان وبنسبة 137,95 %	بلغت مساحة الحيز العمرانى المعتمد للقرية لعام 2022م حوالى 28,90 فدان ، بينما بلغت مساحة الكتلة العمرانية للقرية نهاية عام 2019م حوالى 82,9 فدان ، مما يدل على أنها تعدت مساحة الحيز العمرانى المعتمد لعام 2022م بمقدار 54 فدان وبنسبة 286,85 %	بلغت مساحة الحيز العمرانى المعتمد للقرية عام 2022م حوالى 83,55 فدان ، بينما بلغت مساحة الكتلة العمرانية للقرية نهاية عام 2019م حوالى 124 فدان ، مما يدل على أنها تعدت مساحة الحيز العمرانى المعتمد لعام 2022م بزيادة قدرها 40,45 فدان وبنسبة 148,41 % .	بلغت مساحة الحيز العمرانى الموضوع للقرية لعام 2022م حوالى 49,69 فدان ، بينما بلغت مساحة الكتلة العمرانية للقرية عام 2019م حوالى 102 فدان ، مما يدل على أنها تعدت مساحة الحيز العمرانى المعتمد بمقدار 52,31 فدان وبنسبة 205,27 %	بلغت مساحة الحيز العمرانى الموضوع للقرية لعام 2022م حوالى 156,90فدان ، وبلغت مساحة الكتلة العمرانية للقرية عام 2019م تقريباً 218 فدان ، وهو ما يدل على أنها تعدت مساحة الحيز العمرانى المعتمد بمقدار 61,1 فدان وبنسبة 138,94 %
الوضع العمرانى الحالى للقرية ومقارنته بالمخطط المعتمد لها	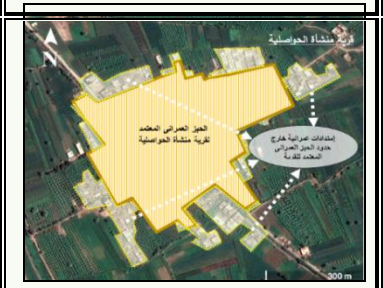			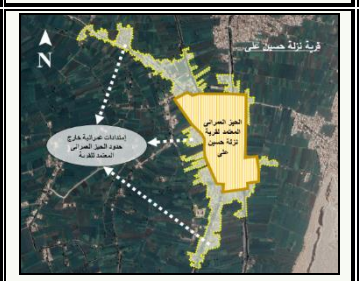	

تابع جدول رقم (4) : مقارنة عامة بين القرى عينة الدراسة الميدانية ومدى كفاءة وفاعلية المخططات الإستراتيجية الموضوعة لتنميتها [48]

التصنيف	قرية منشأة الحواصلية	قرية بنى حسن الأشراف	قرية دمشاو هاشم	قرية نزلة حسين على	قرية البرجاية
المشروعات والبرامج ذات الأولوية المنفذة من مشروع المخطط الإستراتيجى الموضوع للقرية	بالرغم من إفتقاد القرية للعديد من الخدمات إلا أنه لم يتم تنفيذ أى من مشروعات التنمية الفعلية الوادرة بالمخطط الإستراتيجى للقرية ، واقتصرت مشروعات التنمية المقامة بالقرية **فى بعض مشروعات البيئة والبنية الأساسية السطحية كالتالى :** • أعمال التشجير وإنارة ورصف الطرق • توصيل المرافق مثل المياه والكهرباء • تطوير مبنى الوحدة المحلية للقرية . والمشروعات السابقة هى بالفعل مشروعات غير ملحة ؛ حيث تحتاج القرية إلى مشروعات من نوع آخر لتحقيق التنمية الحقيقية للقرية وأهمها مشروعات الخدمات العامة والإسكان والبنية الاساسية الرئيسية ، وبالتالى كان تقييم نجاح تنفيذ تجربة المخطط الإستراتيجى لقرية منشأة الحواصلية ضعيفة .	لم يتم تنفيذ أى من مشروعات التنمية الرئيسية الوادرة بالمخطط الإستراتيجى للقرية ، وما تم تنفيذه من مشروعات التنمية بالقرية تمثلت فى ؛ **بعض المشروعات الخاصة بالبيئة والبنية الأساسية السطحية والتى تمثلت فى :** • أعمال التشجير وإنارة ورصف الطرق • تطوير منظومة النظافة من خلال بروتوكلات النظافة بين الوحدة المحلية وشركات النظافة ولكن بالنظر إلى المشروعات السابقة نجد أنها بالطبع جميعها مشروعات ثانوية بالنسبة للمشروعات العمرانية والبنية الأساسية ، لذلك ما زالت قرية بنى حسن الأشراف حتى الآن تعانى من بعض المشكلات ، وبالتالى كان تقييم نجاح تنفيذ تجربة المخطط الإستراتيجى ضعيفة .	تم تنفيذ بعض المشروعات الموضوعة ضمن المخطط الإستراتيجى لقرية دمشاو هاشم وأغلبها **مشروعات البنية الأساسية والبيئة ومنها :** • أعمال التشجير وإنارة ورصف الطرق . • تجميل مداخل القرية . • توصيل المرافق لبعض المساكن . • دعم وتقوية المحولات الكهربائية . **أما المشروعات العمرانية المنفذة كالتالى:** • تحديد الحيز العمرانى للقرية والإلتزام بالبناء العمرانى داخله . • تحديث الوحدة الصحية بالقرية . • إنشاء مدرسة إبتدائية لإستيعاب الزيادة . **أما المشروعات التى جارى تنفيذها كالتالى:** • إدراج القرية ضمن الخطة الزمنية للوحدة المحلية لتوصيل شبكات الصرف الصحى. • جارى تحديث مكتب بريد القرية .	بالرغم من كون قرية نزلة حسين على هى القرية الأم للوحدة المحلية ؛ إلا أن بالنظر إلى أغلب المشروعات التى نفذت بها كانت فى ؛ **مجال البنية الأساسية والبيئة ومنها :** • أعمال التشجير وتركيب أعمدة الإنارة داخل القرية وعلى حدودها • تجميل ورصف الطرق . • إنشاء كبارى لربط قرى الوحدة المحلية • توصيل المرافق لبعض المساكن بالقرية • تدعيم وتقوية المحولات الكهربائية **المشروعات العمرانية المنفذة كالتالى :** • توفير وحدات سكنية منخفضة التكاليف • تحديث الوحدة الصحية بالقرية . • توقيع حدود الحيز العمرانى المعتمد **المشروعات الجارى تنفيذها كالتالى :** • إنشاء معهد تمريض للفتيات بالقرية ، فقد تم تخصيص الأرض ومتبقى التمويل	تم تنفيذ بعض المشروعات الواردة بالمخطط والتى كانت أغلبها **فى مجال البيئة والبنية الأساسية والتى تمثلت فى :** • أعمال التشجير وإنارة ورصف الطرق . • تزويد مبانى القرية بشبكة المياه . • إحلال وتجديد أسلاك الكهرباء . **المشروعات الإقتصادية المنفذة كالتالى :** • تشغيل شباب الخريجين فى برامج محو الأمية . • توفير قروض للمرأة المعيلة . **المشروعات العمرانية المنفذة كالتالى :** • إنشاء مدرسة إبتدائى . • توفير أراضى أملاك عامة لإنشاء مدارس **المشروعات الجارى تنفيذها كالتالى :** • إنشاء محطة تنقية مياه وصرف صحى • جارى إنشاء نقطة إسعاف بالقرية .
المشكلات التى تواجه القرية فى الوقت الحالى	• إفتقاد القرية إلى وجود أى نوع من أنواع الخدمات الأساسية بها بإستثناء الخدمات الدينية . • وجود بعض المشكلات السكانية والإجتماعية والزراعية .	• إرتفاع نسبة البطالة والأمية . • تناقص الزمام الزراعى . • ضعف الموارد اللازمة لتمويل المشروعات وضعف الإمكانيات الإدارية القادرة على تنفيذ خطط التنمية الموضوعة .	• نقص الخدمات والبنية الأساسية . • تناقص الزمام الزراعى للقرية . • وجود بعض المشكلات الإدارية والتى تمثلت فى عدم القدرة على التنسيق بين الجهات المختلفة المشاركة فى التنمية .	• إرتفاع الكثافة السكانية . • إرتفاع نسبة البطالة والأمية . • تناقص مساحة الزمام الزراعى . • نقص الخدمات الصحية والتعليمية وعدم كفاءتها .	• إرتفاع الكثافة السكانية . • نقص عناصر الخدمات وعدم كفاءتها وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية . • تناقص مساحة الزمام الزراعى .
معوقات تنفيذ المخطط الإستراتيجى	• عدم توفر التمويل الكافئ لتنفيذ بعض المشروعات • عدم وجود منظومة متكاملة لتنفيذ مشروعات المخططات الإستراتيجية • ضعف الإمكانيات التكنولوجية اللازمة لإدارة العمران بالوحدات المحلية للقرى	• عدم إدراك المسئولين أهمية تنفيذ مشروعات التنمية • وجود العديد من الإمتدادات العمرانية خارج الحيز العمرانى المعتمد • عدم قدرة المسئولين بالوحدات المحلية على إدارة الموارد المالية للتنمية	• صعوبة الإتصال والتنسيق بين الجهات المختلفة المختصة • عدم صلاحية المواقع لإنشاء بعض المشروعات • نقص التشريعات الملزمة بتنفيذ مشروعات المخطط		

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على ؛ تحليل نتائج إستبيان المسئولين بالوحدات المحلية لقرى الدراسة الميدانية

وبتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (4) ونتائج الإستبيان يمكن إستنتاج المؤشرات الموضحة فيما يلى:-

- **أولاً : قياس مدى إستيعاب وتفهم المسئولين لأهمية مشروع المخطط الإستراتيجى العام للقرية المصرية :-**

- يتضح أن أغلب العاملين بالوحدات المحلية لقرى الدراسة الميدانية على علم بمشروع المخطط الإستراتيجى للقرية وأهميته وأهدافه ، ولكن بالرغم من ذلك لم يستطع جزء كبير منهم تحديد وصياغة تعريف محدد له وذلك يؤكد أن الكثير منهم لم يصل إلى درجة المعرفة الكاملة بالمشروع .

- **ثانياً : مدى فاعلية ونجاح إعداد وتصميم المشروعات الواردة فى المخطط الإستراتيجى للقرية وملائمتها للواقع :-**

- أتفق نسبة كبيرة من المسئولين على أن إعداد المخططات الإستراتيجية لقرى الدراسة كانت جيدة ويمكن تنفيذها إذا توفرت الإمكانيات المادية والإدارية والتشريعية اللازمة لذلك ، ويدل ذلك على واقعية إعداد المشروعات الموضوعة لتنمية القرية وإتباع المراحل المتفق عليها فى إعدادها والتى من أهمها المشاركة المجتمعية .

- **ثالثاً : قياس مدى تحقيق المخطط الإستراتيجى للقرية للسياسات العامة والعمرانية والأهداف الموضوعة :-**

- من واقع الإستبيان أجمع المسئولين بأن الوحدات المحلية للقرى تسلمت المخططات الإستراتيجية للقرى عام 2008م بعد أن تم إعتمادها منذ عام 2007م .
- جميع قرى الدراسة الميدانية بلا إستثناء لم يتم إحترام الحيز العمرانى المعتمد لها وتم التعدى العمرانى والبناء العشوائى على أراضيها الزراعية خارج الحيز العمرانى المعتمد ، وهذا يعنى أن الوضع العمرانى لتلك القرى تغير كثيراً منذ إعتماد المخططات الإستراتيجية للقرى وحتى الآن وأصبح لا يتناسب مع ما تم وضعه بالمخطط ، وقد كانت النسبة الأعلى للتعدى لقرية بنى حسن الأشراف وأقل نسبة لقرية منشأة الحواصلية ، وهذا يدل على غياب الرقابة والمتابعة المستمرة من الجهات المسئولة بالإضافة إلى عدم إدراك الأهالى والمتعدين بأهمية الحيز العمرانى المعتمد وضرورة المحافظة عليه ، وفى النهاية لم يتحقق الهدف الرئيسى المرجو من إعداد المخططات الإستراتيجية للقرى وهو الحفاظ على الرقعة الزراعية من الإمتداد العشوائى عليها ، **هذا وموضح فى الشكل رقم (13) حجم التعديات العمرانية خارج الأحوزة العمرانية المعتمدة لقرى الدراسة الميدانية :-**
- وقد تمثلت أكثر أسباب التعدى على الأراضى الزراعية من وجهة نظر المسئولين نتيجة لإقتراب الأراضى الزراعية من الكتلة السكنية وعدم توفر أراضى تصلح للبناء وقلة المتخللات والأراضى الفضاء داخل الحيز العمرانى المعتمد ، هذا بالإضافة إلى ضعف الرقابة الفعلية من الوحدات المحلية ، وحيال الآليات التى يتم إتباعها لإيقاف التعديات على الأراضى المخالفة بالبناء خارج الحيز العمرانى المعتمد ؛ قد أتفق 100 % من المسئولين بأنه يتم ذلك من خلال تطبيق الإجراءات القانونية من محاضر مخالفة وقرارات إزالة وذلك طبقاً لما نص عليه قانون البناء الموحد .

- **رابعاً : قياس مدى فاعلية وكفاءة المخطط الإستراتيجى للقرية وتحقيقه للمشروعات والأنشطة ذات الأولوية :-**

- بالنظر إلى ما تم تنفيذه من مشروعات المخططات الإستراتيجية لقرى الدراسة الميدانية نجد أن هناك بعض القرى لم يأت عليها مشروع المخطط الإستراتيجى بأى فائدة ولم تستطع الإستفادة من مشروعاته الموضوعة ومنها قرية منشأة الحواصلية وقرية بنى حسن الأشراف ، بينما نجد أن القرى الأخرى نالت إلى حد ما جزءاً من تنفيذ هذه المشروعات ، وإن كانت هذه المشروعات نسبتها ضئيلة بالنسبة للمشروعات الموضوعة فى المخطط الإستراتيجى الخاص بكل قرية ولكن إلى حد ما تستطيع هذه القرى أن تعيش وتتكيف مع ظروفها الحالية ، ويمكن تفسير ذلك بأن القرى ذات الفئات الحجمية الصغيرة (قرية منشأة الحواصلية – قرية بنى حسن الأشراف) قرى مهمشة لا يتم الإهتمام بها مقارنة بالقرى ذات الفئات الحجمية السكانية الكبيرة أو القرى الأم التى يتم الإهتمام بها إلى حد ما والعمل على توفير ما يلزمها من خدمات وإسكان وخلافه ، كما نجد أن أغلب المشروعات المنفذة لتنمية القرى تتم فى مجال البيئة والبنية الأساسية السطحية ومنها رصف وتجميل وإنارة الطرق وتتم بصورة متكررة وهى بالطبع مشروعات غير ضرورة وملحة مقارنة بمشروعات مثل مشروعات الخدمات والإسكان والإقتصاد .

- **خامساً : مدى تأثير أدوات تنفيذ المخططات الإستراتيجية العامة للقرى المصرية على عملية التنفيذ :-**

(أ) فاعلية عنصر الإدارة فى تنفيذ مشروع المخطط الإستراتيجى للقرية :

- أجمع معظم المسئولين والعاملين بالوحدات المحلية بأنه ليست هناك متابعة دورية من قبل الوزارات المختصة بتنفيذ مشروعات التنمية ، كما أنه لا تتوفر الإمكانيات التكنولوجية الحديثة اللازمة لإدارة النمو والعمران داخل الوحدة المحلية ، مما أدى إلى عرقلة تنفيذ هذه الخطط الموضوعة ، وذلك بالرغم من أن العاملين بالوحدات المحلية ذات قدرة على تفهم وتنفيذ المخرجات النهائية للمخطط الإستراتيجى المعتمد للقرية .
- وقد تمثلت مقترحات المسئولين فى تنمية الجانب الإدارى فى ؛ عمل دورات تدريبية للعاملين فى الوحدات المحلية للقرى وتدريبهم على إستخدام التكنولوجيا الحديثة فى عمليات التنمية ، هذا بالإضافة إلى القضاء على المركزية وتسهيل الإتصال مع الجهات المعنية وتسهيل الإجراءات والأمور الإدارية مع إحكام الرقابة والمتابعة الدورية المستمرة للحد من إنتشار الفساد الإدارى .

(ب) فاعلية عنصر التمويل فى تنفيذ مشروع المخطط الإستراتيجى للقرية :

- أجمع 100 % من المسئولين بأن المسئول الأول عن تمويل مشروعات التنمية بالقرية والمشروعات ذات الأولوية الواردة فى المخطط الإستراتيجى للقرية تتمثل فى الحكومة ، وقد تمثلت مقترحات المسئولين لتنمية الجانب

التمويلى للوحدات المحلية وجعلها قادرة على تنفيذ مشروعات التنمية الخاصة فى ؛ وضع قانون خاص يوضح الجهات المسئولة والمصادر المتاحة لتمويل مشروعات المخططات الإستراتيجية ، وتخصيص جزء من إيرادات الوحدات المحلية والغرامات التى يتم تحصيلها لمخالفات البناء والتراخيص للمساعدة فى تمويل مشروعات التنمية .

(ج) فاعلية القوانين فى تنفيذ مشروع المخطط الإستراتيجى للقرية :

- أتفق معظم المسئولين بأن القوانين الموضوعة للحفاظ على الأراضى الزراعية غير مفعلة بشكل كبير وتواجه العديد من القصور فى تطبيقها منذ إعتماد المخطط الإستراتيجى للقرية وحتى الآن ؛ وهذا يتطلب تفعيل القوانين ومتابعة تنفيذها على أرض الواقع ومراقبة الجهات المنفذة ، كما أنه لا تتوفر لدى الوحدات المحلية بالقرى القدرة على الضبطية القضائية عند إحداث مخالفات البناء وخاصة على الأراضى الزراعية .
- وبسؤال المسئولين عن القوانين التى تحتاجها القرية لتفعيل تنفيذ المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية تلخصت إجابتهم فى إصدار قانون متكامل يتناول تفصيلاً جميع مراحل منظومة المخططات الإستراتيجية ويقوم بتحديد جميع الخطوات والمراحل والجهات والأطراف المشاركة فى جميع مراحله بدءاً من الإعداد والإعتماد والتنفيذ ووصولاً إلى مرحلة المتابعة والتقييم .

(د) فاعلية الأدوات المكانية فى تنفيذ مشروع المخطط الإستراتيجى للقرية :

- يرى معظم المسئولين بأنه لا تتوفر الأراضى اللازمة للتنمية وإقامة المشروعات داخل القرى ، فأغلب أراضى القرى ذات ملكية خاصة وهو ما يعوق التنمية ما لم يتوفر التمويل اللازم لنزع ملكية هذه الأراضى من مالكيها .

(هـ) فاعلية عنصر المشاركة فى تنفيذ مشروع المخطط الإستراتيجى للقرية :

- يرى أغلبية المسئولين بأنه تم إتاحة الفرصة للوحدات المحلية بالقرى للمشاركة فى المراحل المختلفة لإعداد المخططات ، وأنه تم إعداد المشروعات وخطط التنمية الواردة بالمخطط الإستراتيجى للقرية بالتعاون مع الجهات المختلفة ، ولكن ليس هناك تواصل بين تلك الجهات لتنفيذ المشروعات الواردة بالمخطط الإستراتيجى للقرية .

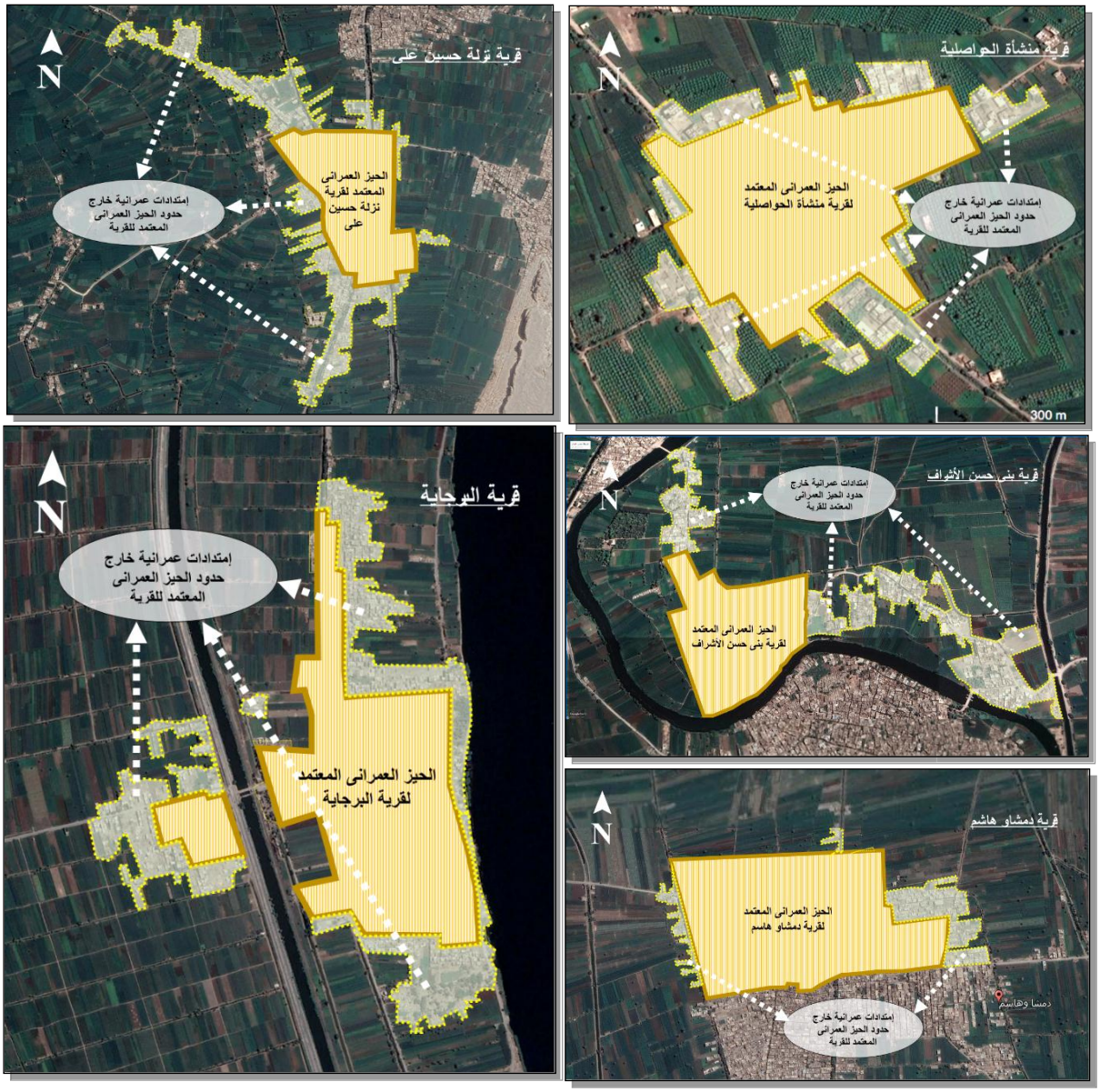

شكل رقم (13) : صور جوية توضح حجم الإمتدادات العمرانية خارج الحيز العمرانى المعتمد لقرى الدراسة الميدانية من خلال مقارنة الكتلة العمرانية للقرى نهاية عام 2019م والحيز العمرانى المعتمد حتى عام 2022م [49]

5. المعوقات المختلفة التى تواجه تنفيذ المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية :

بمراجعة الجانب التنفيذى للمخططات الإستراتيجية للقرى المصرية نجد أن أغلبها لم يحقق الأهداف الرئيسية التى سعى إليها والتى كان من أهمها الحفاظ على الأراضى الزراعية من الإمتداد العمرانى عليها من خلال وضع حيز عمرانى محدد وتنفيذ المشروعات والبرامج ذات الأولوية ، وذلك على الرغم من أن إعداد تلك المخططات جاءت نتائجه متوافقة إلى حدما مع الإحتياجات وملبية لمتطلبات الكثير من السكان ؛ **وقد يرجع ذلك إلى وجود العديد من المعوقات التى يمكن توضيحها فيما يلى :**

5-1. المعوقات الإدارية والتنظيمية :

يعانى نظام إدارة التخطيط والتنمية العمرانية فى مصر من المركزية الشديدة فى إتخاذ القرارات وعدم إشراك المحليات بصورة أساسية فى خطط التنمية ، هذا بالإضافة إلى توزيع إختصاصات تنمية الريف بين وزارات وهيئات متعددة مما أدى إلى غياب التنسيق والتكامل بين الجهات المختلفة المختصة بتنفيذ مشروعات التنمية وصعوبة التواصل فيما بينهما ، كما أن هناك ضعف وإفتقاد بالوحدات المحلية للقرى لوجود الكفاءات والخبرات الإدارية والفنية الكافية فى مجال التنمية (مهندسين تنظيم) ؛ هذا بالإضافة إلى نقص الإمكانيات والأساليب التكنولوجية الجديثة فى الوحدات المحلية للقرى اللازمة لإدارة العمران .

5-2. المعوقات التمويلية :

يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لعدم تنفيذ منظومة المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية هو عدم وجود مصدر تمويل دائم لتنفيذ المشروعات التنموية الواردة بهذه المخططات ، أو بمعنى أخر عدم إهتمام الدولة بربط مشروعات هذه المنظومة ضمن موازنات الخطة الإستثمارية الخمسية للدولة وخطط الإحلال والتجديد السنوية بإستثناء الحيز العمرانى للقرية ، هذا بخلاف عدم قدرة المسئولين بالوحدات المحلية بالقرى على إدارة موارد القرية وإستغلالها بما يحقق أقصى منفعة ممكنة .

5-3. المعوقات القانونية والتشريعية :

لم يتطرق أى من التشريعات العمرانية الموضوعة إلى خصوصية القرية المصرية وطبيعتها العمرانية ؛ حيث تصدر القوانين موحدة على جميع أنحاء الدولة وخاصة فيما يخص قانون البناء الموحد ، كما أن أغلب القوانين والتشريعات العمرانية الموضوعة تعانى من العديد من التعارضات وتداخل المسئوليات والإختصاصات ؛ الأمر الذى أدى إلى القصور فى فعالية تنفيذ وتطبيق تلك القوانين كما هو مخطط لها وخاصة فيما يخص قوانين الحفاظ على الأراضى الزراعية ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يتناول أى من القوانين صياغة منظومة محددة لتنفيذ المخططات الإستراتيجية بجميع خطواتها وعناصرها اللازمة ولم يتم إلزام الأطراف المعنية بعملية التخطيط بتنفيذ مخرجات المخططات الإستراتيجية عند إعداد الخطط السنوية ، فالشئ الوحيد الذى أشار إليه القانون فى هذه المنظومة هو خطوات إعداد تلك المخططات والجهات المشاركة فيها من خلال قانون البناء الموحد ، ولكن نلاحظ أنه قد صدر هذا القانون بعد أن تم الإنتهاء من إعداد معظم مخططات القرى ؛ أى أنها خطوة لاحقة ، ونتيجة لكل ذلك الخلل لم تنجح القوانين والتشريعات الموضوعة المنظمة للعمران فى تنفيذ ما سعت إليه الدولة لإحداث التنمية .

5-4. معوقات الأراضى والملكيات :

تعانى القرى المصرية من عدم توفر خرائط محدثة لملكيات الأراضى الواقع بها مما يؤدى إلى عدم قدرة المحليات على التصرف فى الأراضى المتاحة لها داخل حدودها الإدارية ، كما أن هناك ضعف لسياسات نزع الملكيات وعدم توافر التمويل اللازم لذلك مما يجعل هذه المرحلة تستغرق وقتاً طويلاً ، كما تفتقد أغلب الأراضى بالقرى إلى وجود صكوك ملكية مسجلة ، وهذه الأراضى لا يمكن التعامل معها أو نزع ملكيتها وهى بذلك الشكل ؛ حيث أن الجهات الحكومية لم تعترف بالإتفاقات العرفية والعقود الغير قانونية الخاصة ببيع وشراء تلك الأراضى ، وهذا الأمر من شأنه أن يعطل سير تنفيذ المخططات الإستراتيجية خلال المدة المحددة .

5-5. معوقات المشاركة المجتمعية :

نتيجة لضعف وغياب الوعى العام وعدم الدراية الكافية لدى المجتمع المحلى والقيادات بأهمية المشاركة المجتمعية فى التنمية ، وإنغماسهم فى مشاكلهم الخاصة وتهميش دور المواطنين كشركاء فى التنمية فى بعض الأحيان ، الأمر الذى أدى إلى جعل المشاركة شكلية دون فاعلية وإنتاج مخططات لا تتفق مع متطلبات وإحتياجات المجتمع وأولوياته ، مما يؤثر بالسلب ويقلل من فرصة نجاح تنفيذ تلك المخططات الموضوعة .

5-6. المعوقات الفنية والتقنية :

تعانى بعض مخرجات المخططات الإستراتيجية من ضعف المنتج النهائى وعدم تماشيها مع الواقع الفعلى للتنمية وذلك بسبب الإهتمام بإعداد المخططات الإستراتيجية للقرى الرئيسية وإهمال التوابع من العزب والكفور التى تمثل إحدى المكونات الرئيسية للكتلة العمرانية للقرية ، كما تنشأ هذه المعوقات أيضاً بسبب تأخر الموافقة على إعتماد المخططات الإستراتيجية الأمر الذى يترتب عليه تغير الوضع العمرانى المعتمد للقرية ، كما أن هناك قصوراً فى إعداد دلائل الأعمال المرجعية الخاصة بإعداد وتنفيذ المخططات الإستراتيجية للقرى كمنظومة متكاملة ومنها عدم إشتمال المخطط المعتمد على بيان بمصادر التمويل أو جداول زمنية واقعية لمراحل التنفيذ أو برامج وإرشادات عن كيفية التنفيذ ، هذا بجانب إعتبار مرحلة تنفيذ المخططات الإستراتيجية خارج إطار التعاقد مع المكتب الإستشارى المسئول عن المخطط ، كما أن معظم قواعد البيانات والمعلومات مازالت غير محدثة وغير دقيقة وليست على المستوى المطلوب ويصعب الحصول عليها .

5-7. المعوقات الخاصة بالتوعية والتثقيف :

تعانى المخططات الإستراتيجية من نقص الوعى والثقافة الكافية لتوضيح أهميتها ، هذا بالإضافة إلى نقص الخبرات الكافية لدى الجهات الإدارية وعدم القدرة على التواصل مع الجمهور ، وتركيز الإعلام فقط على الجهود الفردية ونادراً ما يتم شرح أهمية دور المجتمع المدنى فى عملية التنمية العمرانية بكل جوانبها ، مما يؤثر على إبتعاد

القطـاع الخـاص والعـام عـن إسـتثمار مـوارده فـى تلـك المنظومـة ، ويضعف عزم المجتمع عن المشاركة لعدم قناعته بمدى جدواها .

5-8. المعوقات الخاصة بالمتابعة والتقييم :

تفتقد منظومة إعداد المخططات الإستراتيجية العامة إلى الإهتمام بوضع الخطوات اللازمة للتنفيذ والتقييم والمتابعة ؛ فالمخططين يقومون بوضع المخططات لمعالجة الوضع الراهن والمشكلات الحالية بدون التفكير فى التنمية المستقبلية والظروف المتغيرة التى يواجهها المجتمع مع مرور الوقت مما يؤثر على عملية التقييم والمتابعة وبالتالى تضيع الجهود المبذولة فى المشروع هباءاً منثوراً ؛ فالإستمرارية تعتبر المقياس الحقيقى الذى يحدد مدى نجاح المشروع ونجاح المخطط فى تحقيق أهدافه .

6. النتائج والتوصيات :-

6-1. النتائج المستخلصة من الدراسة :

- تعد تنمية الريف المصرى أحد الأهداف الرئيسية المؤثرة على التنمية الشاملة للدولة ، لذلك يجب توجيه الإهتمام نحو ذلك القطاع والإهتمام بمعالجة مشكلاته بشكل متكامل وجذرى .
- يعتبر الإنجاز الحقيقى الذى حققه إعداد مشروع المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية وهو ما لم يتناوله أى مشروع أو برنامج للتنمية الريفية من قبل هو وضع قاعدة بيانات كاملة وشاملة للقرى المصرية تعتمد على دراسة وتحليل الوضع الراهن لكل قرية على حده بمختلف جوانبها والتعرف على مواردها البشرية والطبيعية ، ووضع الإستراتيجية الخاصة بكل قرية وذلك وفقاً لرؤية سكان القرية ووفقاً للإمكانيات والموارد المتاحة .
- تمثل مرحلة تنفيذ المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية المرحلة التى يتم فيها تحويل أحلام المجتمعات وحكوماتها من خلال الرؤية والأهداف المصاغة إلى واقع يمكنهم التعايش معه والإستمتاع بحياة أفضل ، لذلك لابد الإهتمام بوضع الأسس اللازمة لها .
- تحتاج منظومة تنفيذ المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية إلى توافر مجموعة من الأدوات لتحقيقها ، وجميع هذه الأدوات لابد وأن تعمل معاً فى شكل متناغم ومتناسق كنسيج واحد وتندمج معاً مشكلة منظومة متكاملة .•
- بمراجعة تنفيذ المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية والتى تم أخذ عينة منها كدراسة حالة اتضح أن هناك قصور واضح فى تنفيذ هذه المنظومة ، لذلك لم يأت هذا المشروع حتى الآن بأى فائدة على أغلب القرى المصرية ولم تستطع تحقيق إحتياجاتها ومتطلباتها .
- عدم إحترام الحيز العمرانى المعتمد للقرى المصرية والتعدى عليه بشكل كبير من الواضح أن هذه هى المشكلة العمرانية الغالبة لمعظم القرى المصرية ، وبذلك لم يتحقق أحد أهداف مشروع المخططات الإستراتيجية للقرى وهو الحفاظ على الرقعة الزراعية .
- يتضح من إجراء الإستبيان بأن تنفيذ المشروعات نسبتها ضئيلة جداً مقارنة بالمشروعات ذات الأولوية الموضوعة بالمخطط الإستراتيجى المعتمد للقرية ، وكانت أغليها مشروعات ثانوية غير ملحة بالنسبة للمشروعات العمرانية والخدمية ومشروعات البنية الأساسية ، لذللك ما زالت معظم القرى تعانى من نفس مشكلاتها منذ تم إعداد وإعتماد المخططات الإستراتيجية للقرى .

6-2. التوصيات :

يجب الأخذ فى الإعتبار أنه كلما تأخر تنفيذ المخططات الإستراتيجية للقرى كلما إزداد الموقف والوضع العمرانى تعقيداً وأصبح من الصعوبة تنفيذ هذه المخططات الموضوعة ، لذا يجب الإسراع فى تنفيذ هذه المخططات وإلا كانت العواقب والنتائج وخيمة تصل إلى الدرجة التى يصعب على الدولة تداركها والعمل على إحتوائها ؛ ولتحقيق ذلك تم وضع مجموعة من التوصيات والاقتراحات لتساعد فى تنفيذ مخرجات المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية ؛ **والتى يمكن توضيحها فيما يلى :**

- **على الجانب الإدارى والتنظيمى :**
  - القضاء على المركزية وإعطاء المحليات والوحدات المحلية بالقرى القدرة الكاملة على التخطيط والتنسيق والتنفيذ للمشروعات التنموية التى تحتاج إليها مع إحكام المراقبة والمتابعة المستمرة لتلك الجهات .
  - تحقيق الإتصال والتنسيق بين الجهات المختلفة المسئولة عن إعداد وتنفيذ الخطط التنموية ، ويتم ذلك من خلال إنشاء جهة واحدة تكون مسئولة عن تنمية القرية بمختلف مجالاتها تنمية شاملة ؛ بحيث تتولى هذه الجهة تجميع كافة الخطط الموضوعة من الدولة لتنمية القرية والعمل على تنسيقها بشكل يضمن عدم تكرار المشروعات المنفذة وتنفيذ المشروعات ذات الأولوية الملحة أولاً ثم الذى يليها وذلك طبقاً لإحتياجات وأولويات القرية .
  - رفع قدرات العاملين بالأجهزة التنفيذية والأطراف ذات الصلة المشاركة فى إعداد وتنفيذ مشروع المخطط الإستراتيجى للقرية وذلك عن طريق عقد الدورات وورش العمل والدورات التدريبية والتأهيلية المستمرة للتدريب على أعمال المخطط وتوفير الإمكانيات التكنولوجية للوحدات المحلية بما يمكنها من إدارة النمو العمرانى على أكمل وجه .
  - توفير المؤهلات العليا والكفاءات الفنية والإدارية فى الوحدات المحلية للقرى والتى من أهمها مهندسين التنظيم ، وذلك حتى تتمكن الإدارات المحلية بالقرى من تنفيذ أعمال المخالفات والتراخيص المطلوبة بدون وجود أى صعوبات .
- **على الجانب التمويلى :**
  - ربط الخطط المختلفة مثل الخطط الخمسية وخطط الإحلال والتجديد السنوية مع مخرجات المخططات الإستراتيجية بشكل مؤسسى يعكس الإلتزام بها مع وضع أسس المتابعة والتقييم اللازمة لها .
  - العمل على تخصيص جزء من إيرادات وميزانية الدولة للمحليات والوحدات المحلية للقرى لتنفيذ بعض مشروعات التنمية والمشروعات ذات الأولوية الواردة بالمخططات الإستراتيجية .
  - إتباع أسلوب التنمية المرحلية فى تنفيذ مشروعات التنمية ؛ بحيث يتم تنفيذ بعض المشروعات والإنتهاء منها بشكل متكامل بناءاً على الإمكانيات المتاحة لكل قرية ، مما يمكن من إسترداد تكاليف وإيرادات هذه المشروعات فى إقامة بعض المشروعات التنموية الأخرى .

على الجانب التشريعى والقانونى :

- تفعيل كافة القوانين الخاصة بالتعدى على الأراضى الزراعية وأعمال البناء والتبوير وخاصة قرارات الحاكم العسكرى لعام 1996م ، مع تطبيقها بشكل صارم ومتابعة تنفيذها على أرض الواقع وتعديلها وفقاً للمستجدات التى تطرأ على القرية .
- العمل على إصدار ووضع بعض إشتراطات البناء الخاصة بتنظيم أعمال المبانى بالقرى التى تختلف عن المدن ؛ بحيث تتناسب هذه الإشتراطات مع إمكانيات القرى وحالتها العمرانية والبنائية .
- إصدار تشريع موحد ينظم الجوانب المختلفة لتنفيذ منظومة المخططات الإستراتيجية (المالية والإدارية والتنظيمية والتخطيطية وخلافه) وذلك بما يضمن جودتها وإستمراريتها وتحقيقها لجميع المشروعات ذات الأولوية الموضوعة .
- الإهتمام بمراجعة كافة القوانين والنصوص التشريعية وحل التعارضات فيما بينهما وخاصة قوانين الإدارة المحلية وقانون البناء الموحد 119 لسنة 2008م .
- تقنين أوضاع العمران الحالى بالقرى وذلك بتعديل الحيز العمرانى المعتمد وفقاً لما يناسب الوضع العمرانى الحالى لكل قرية ، مع إحكام الرقابة والمتابعة المستمرة لهذا الحيز وسن التشريعات التى من شأنها المحافظة عليه .

على الجانب الخاص بالأراضى والملكيات :

- العمل على توفير وتطوير خرائط الملكيات وتحديثها وفقاً للواقع مع ضرورة الإهتمام بتوصيل هذه الخرائط المحدثة للإدارات المحلية بالقرى لتسهيل متابعة حالة العمران أولاً بأول وإزالة التعديات المخالفة على أراضى الدولة ذات الملكية العامة .
- تشجيع أهالى القرية على تسجيل أملاكهم بطريقة قانونية وذلك حفاظاً على حقوقهم ، كما أن ذلك يساعد على تمكين الدولة من نزع ملكية بعض الأراضى الخاصة التى تراها مناسبة لمواقع التنمية والمشروعات الموضوعة وذلك نظير مقابل مادى تقوم الدولة بتحديده .

على جانب المشاركة المجتمعية :

- رفع الإستعداد المعنوى والمادى لدى المواطنين والمجتمع المحلى ، وإشراكهم بعد تعليمهم كيفية المشاركة وصنع القرار فى كل مراحل التنمية والعملية التخطيطية وإعداد الرؤية المستقبلية للقرية ، وجعلهم الشركاء الأساسيون وليس عنصر فرعى يتحتم عليه ضرورة تنفيذ القرارات الموضوعة من الجهات العليا فقط بدون مشاورتهم .

على الجانب الفنى والتقنى :

- إجراء التعديلات على الأدلة المرجعية لإعداد المخططات الإستراتيجية للقرى المصرية لتلاقى جميع المشكلات التى ظهرت أثناء مرحلة الإعداد وعدم فصل مرحلة التنفيذ والمتابعة والتقييم عن مرحلة الإعداد ، وذلك حتى تخرج المخططات أكثر دقة وواقعية مما يجعلها قابلة للتنفيذ الفعلى .
- العمل على صياغة دلائل إرشادية لآليات تنفيذ المخططات الإستراتيجية للقرى والمتضمن تحديداً لكافة الأطراف والجهات ذات الصلة بالتنفيذ مع توزيع المهام والأدوار لكل منها ، وكيفية التواصل والتنسيق بينهما لتفعيل المخطط .
- العمل على مد الوحدات المحلية بالقرى بجميع البيانات والمعلومات الدقيقة اللازمة لإدارة العمران وتحديثها أولاً بأول .
- ضرورة الإهتمام بتوفير المخططات الإستراتيجية للتوابع وليس للقرى فقط ، وذلك لسهولة قراءة المشكلات ورسم صورة متكاملة للقرية المصرية وتوابعها بمشاكلها ومقوماتها البيئية والإجتماعية والإقتصادية والعمرانية والإدارية .

على جانب التوعية والتثقيف :

- وضع إطار عمل لتوعية المجتمع ورفع ثقافته بأهمية المخططات الإستراتيجية ودوره فى المشاركة سواء فى مرحلة الإعداد أو التنفيذ والمتابعة وإستخدام كافة الأدوات والآليات المتاحة لتحقيق التواصل والإستمرارية فى ذلك .

على جانب المتابعة والتقييم :

- وضع إطار عمل لأسس التقييم والمتابعة الخاصة بالإعداد والتنفيذ وكافة مراحل منظومة المخططات الإستراتيجية مع إلزام كافة الأطراف بالمشاركة فى هذه المنظومة بضرورة وجود طرق للشفافية فى عرض نتائج التقييم والمتابعة للمشروعات التنموية المختلفة .

7. المراجع :

[1] معجم اللغة العربية ، القاموس المحيط ، المطبعة الحسينية ، 1330 هـ ، الجزء الثالث 3/ 146.

[2] محمد عبد الرحمن البرج ، مشكلات القرية المصرية فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية ، ورقة بحثية ، المؤتمر الرابع لتنمية الريف المصرى ، المجلد الأول ، كلية الهندسة ، جامعة المنوفية ، 2003م .

[3] محمد خميس الزوكة ، فى جغرافية الريف ، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة ، الإسكندرية .

[4] مجدى محمد رضوان ، دراسة تحليلية عن تطور القرية المصرية – تحت تأثير الإمكانيات الحديثة للتقدم العلمى والتكنولوجى ، رسالة ماجستير ، كلية الهندسة ، جامعة أسيوط ، 1982م .

[5] جمال حمدان ، جغرافيا المدن ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1977 م .

[6] من تصميم وإعداد الباحثين .

[7] الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، برنامج أطلس القرى المصرية ، 2009م .

[8] معن زيادة ، معالم على طريق تحديث الفكر العربى ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد يوليو 1987م .

[9] Gehan A.G ELmenofi , Hamid EL Bilali , Sinisa Berjan , Governance of Development in Egypt , Paper , Annals of Agriculture Science , Faculty of Agriculture , Ain Shams University , 2014.

[10] وزارة الشئون الإجتماعية ، سياستها الإنشائية فى نهضتها الحاضرة وبرنامجها للمستقبل ، القاهرة ، 1949م .

[11] وائل مصطفى زكى محمد ، تقويم دور سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفى فى مصر خلال خمسين عاماً ، رسالة ماجستير ، كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى ، جامعة القاهرة ، 1995م .

[12] شيماء حمدى عبد الفتاح يوسف ، دراسة تحليلية لتصنيف التجمعات الريفية (بالتطبيق على العزب والكفور والنجوع المصرية) ، رسالة ماجستير ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، 2014 م .

[13] محمد شوقى ، رصد العمران القائم للقرى المصرية لتحديد أسس ومبادئ الأستدامة فى إطار تحديد حيز عمرانى فعال ، رسالة ماجستير ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، 2011م .

[14] إبراهيم محرم ، التنمية المحلية بالمشاركة ، تجربة برنامج شروق فى مصر ، ورقة بحثية ، 2001م ، منشور على الموقع الإلكترونى التالى ؛ http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan025424.pdf.

[15] Khadega , Mostafa , Participation of Women in some Rural Development Projects and Programs , Egyptian Journal of Agricultural Research , Volume 79 , Issue NO (3) , 2001 .

[16] Ibrahim Soliman , Mohamed Gaber , Rural Development Policies in Egypt , Paper , Department of Agricultural Economics , Faculty of Agriculture , Zagazig Unuversity , 5 May 2010.

[17] محمد عبد القادر سويدان وأخرون ، دور الدولة فى التنمية العمرانية للقرية المصرية ، ورقة بحثية ، المؤتمر السادس لتنمية الريف المصرى ، كلية الهندسة ، جامعة المنوفية ، 23 -25 أكتوبر 2007 م .

[18] عابد محمود جاد - مصطفى محمد الشناوى ، تفعيل المخططات الإستراتيجية للمدن المصرية (دراسة تطبيقية على مدينة أبو كبير – محافظة الشرقية) ، ورقة بحثية ، مجلة جمعية المهندسين المصرية ، القاهرة ، 2012م .

[19] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، مشروع المخطط الإستراتيجى العام للقرية المصرية ، دليل العمل المرجعى ، يناير 2006م .

[20] أحمد محمد حسنى على ، التصميم بالمشاركة – نحو تطوير عمارة القرية المصرية ، رسالة دكتوراة ، كلية الفنون الجميلة ، جامعة حلوان ، 2007م .

[21] ماجدة متولى وآخرون ، التخطيط العمرانى للقرية المصرية - دراسة توثيقية للوضع الراهن للقرية المصرية - المرحلة الأولى ، ورقة بحثية ، مركز بحوث الإسكان والبناء ، القاهرة ، 1999م .

[22] من عمل الباحثين بناءاً على ؛ قانون البناء الموحد 119، الجريدة الرسمية ، العدد 82 تابع (أ) ، الصادر فى 8 أبريل 2008م ، منشور على الموقع الإلكترونى http://egyptlayer.over-blog.com/2013/09/119-2008.html-.

[23] اللائحة التنفيذية لقانون البناء الموحد 119، المخطط الإستراتيجى العام للمدينة والقرية ، الباب الأول ، الفصل الثالث ، مادة 14، الجريدة الرسمية ، العدد 82 تابع (أ) ، 8 أبريل 2009م ، منشور على الموقع الإلكترونى http://egyptlayer.over-blog.com/2013/09/119-2008.html- .

[24] UN – HABITAT , The SCP Source Book Series , Vol 4 , Formulating Issue Specific Strategies and Action Plans , Nairobi – UNON Publishing Service Section , 1999 .

[25] Atkinson,H.Strategy Implementation: A Role for the Balanced Card Management Decision 44(10) , 2006.

[26] Emily Talen , Do Plans Get Implemented ? A Review of Evaluation in Planning , Journal of Planning Literature , 1996 .

[27] مروة أحمد عبد الرحمن ، المخططات الإستراتيجية للمدن المصرية – الفاعلية وقابلية التنفيذ فى الواقع المحلى ، رسالة دكتوراة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، 2016م .

[28] محمد بوهزة ، تشكيل الإستراتيجية وتنفيذها ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر، 2011م .

[29] عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلى والتنمية المحلية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001م .

[30] إبراهيم محمد إبراهيم ، المخططات التفصيلية للمدن المصرية القائمة – معوقات التنفيذ ومقترحات الحلول ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى ، جامعة القاهرة ، 2016م.

[31] Hameed ,R,O . Nadeem , Challenges of implementing urban master plans : The Lahore experience ,In International Journal of Human and Social Sciences , http://oaj.unsri.ac.id/files/waste/v-1-9-2.pdf (04,2014) .

[32] محمود فؤاد محمود ، صياغة منظومة آليات إعداد المخططات الإستراتيجية العمرانية للمدن المصرية – دراسة حالة محافظتى الإسماعيلية والفيوم ، مجلة العلوم الهندسية ، كلية الهندسة ، جامعة أسيوط ، العدد 44 ، نوفمبر 2016م .

[33] نيفين أحمد فاضل حمزة ، التخطيط الفعال – وتخطيط الأفعال – دراسة تحليلية لعناصر برنامج المخطط الفعال فى إطار الواقع المصرى ، رسالة ماجستير ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، 2007م .

[34] وزارة الشئون البلدية والقروية ، مشروع متابعة تنفيذ توصيات المخطط الإقليمى لمنطقة المدينة المنورة ، 1425 هـ - 2005 م .

[35] وزارة الشئون البلدية والقروية ، دليل تنفيذ وتفعيل المخططات الإقليمية ، 1426 هـ - 2006 م .

[36] أحمد عطية موسى مقرب ، تحليل الخرائط الطبوغرافية وتحديثها لمركز المنيا – دراسة جغرافية ، رسالة ماجستير ، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية ، كلية الأداب ، جامعة حلوان .

[37] http://www.minia.gov.eg/Lists/List9/AllItems.aspx

[38] https://wikiyat.com/wiki/5063

[39] من عمل الباحثين بناءاً على ؛ http://gopp.gov.eg/eg-map/.

[40] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، عدد السكان التقديرى للأقسام والشياخات ، 2016م .

[41] الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، المخطط الإستراتيجى العام للوحدة المحلية بنى محمد سلطان – قرية منشأة الحواصلية – مركز المنيا – محافظة المنيا ، وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، يونيو 2006م .

[42] الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، المخطط الإستراتيجى العام لقرية بنى حسن الأشراف – الوحدة المحلية دمشير – مركز المنيا – محافظة المنيا ، وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، يونيو 2006م .

[43] الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، المخطط الإستراتيجى العام لقرية دمشاو هاشم – الوحدة المحلية صفط الخمار – مركز المنيا – محافظة المنيا ، وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، 2006م .

[44] الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، المخطط الإستراتيجى العام لقرية نزلة حسين على – الوحدة المحلية نزلة حسين على – مركز المنيا – محافظة المنيا ، وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، 2006م .

[45] الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، المخطط الإستراتيجى العام لقرية البرجاية – الوحدة المحلية البرجاية – مركز المنيا – محافظة المنيا ، وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، أكتوبر 2006م.

[46] من عمل الباحثين بناءاً على ؛ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، عدد السكان التقديرى للأقسام والشياخات ، 2016م .

[47] من عمل الباحثين بناءاً على ؛ المخططات الإستراتيجية لقرى الدراسة الميدانية .

[48] من عمل الباحثين بناءاً على ؛ تحليل نتائج إستبيان المسئولين بالوحدات المحلية لقرى الدراسة الميدانية .

[49] من عمل الباحثين بناءاً على ؛ مقارنة مراحل التطور من صور الأقمار الصناعية من خلال برنامج google earth سنة 2019 م وإسقاط حدود الحيز العمرانى المعتمد لسنة 2007م .

Role of Strategic Plans in Egyptian Village Development and their Implementation's Obstacles

" Case study of EL Minia District's villages , EL- Minia Governorate "

Mohamed Nabawy Abdo Gad Allah [1,] , Nesreen Mamdouh Sayed Ali [1 *]

[1] *Architectural Engineering Department, Faculty of Engineering, Minia University, Egypt*

* corresponding author *E-mail:* *nesreenmamdouh242@gmail.com*

ABSTRACT:

The research deals with a very important problem ,namely studying the strategic plan project for the Egyptian villages and identifying the implementation situation of this plan and its effectiveness and success in achieving the sustainable development goals .This study was carried out through a field study of some villages of the "Minya Center– Minya Governorate", namely five villages representing 10% of the 43 villages in the Minya Center, in particular the focus was on the villages: Manshat Al Hawaslia – Bani Hassan Al Ashraf – Damshaw Hashem – Nazlat Hussein Ali – Al Barjaya. The research examined the topic in a systematic and scientific manner, based on the achievement of objectives, addressed the interface between inductive, analytical, qualitative, and indicative statistical approaches.

The research paper in the institutional theoretical aspect provides a unique account of the development of the country's orientations in rural development and their impact on the features of the Egyptian village, from the beginning of the 19th century until the present. It also offers a serious discussion of the strategic plan project and its role in the development of the Egyptian village in terms of objectives, actors, procedures and mechanisms for the preparation of the general strategic plan for villages, as well as tools for implementing the strategic plans of villages, including administrative, institutional, financial, legal/legislative instruments, follow–up and evaluation tools, and other relevant topics.

The research paper also presents the practical aspects of the field study specifically of the operational situation of the strategic plans of the five villages under study and their implementation's obstacles through the analysis of the strategic plans of the field study villages and Priority development projects they have addressed ,then for assessment The operational situation of the strategic plans for the field study villages , it was carried out by a questionnaire for officials and staff of the local units of the field study villages (villages of the Minya Center), and through analysing the results of that questionnaire the different obstacles facing the strategic plans implementation of the Egyptian villages were selected .

The research ends with a set of conclusions and recommendations that are critical at the different levels, includeing , administrative , financial, legislative , land and property, community participation, technical, awareness, and evaluation levels .

Key words :The countryside and the village – the strategic plan – the tools for implementing strategic plans – the Implementation of strategic plans's Obstacles .